

أثر الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد

في اختلاف الرواية عنه

د/ فايز بن أحمد حابس

أستاذ مساعد في الفقه وأصوله
قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ملخص البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم الرسالات.

فهذا البحث عنوانه: أثر الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد في اختلاف الرواية عنه .

وقد تعرض الباحث من خلال هذا البحث إلى واحدة من أبرز الإشكالات التي تواجه الباحثين في المذهب الحنبلي؛ وهي اختلاف الروايات عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في كثير من المسائل. فحاول الباحث إثبات وقوع الغلط والكذب في الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى. وأن ذلك السبب فيما نسب إليه من روايات مستشعبة تخالف السنّة وإجماع الصحابة، بل الأمة، وتعد من الغلط القبيح الفاحش على المذهب خصوصاً، وعلى الشريعة عموماً، كما أن ذلك أدى إلى اختلاف الرواية عنه في الكثير من المسائل.

وقد عرض الباحث في فصول هذه البحث بعض أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الغلط في الرواية عن الإمام أحمد، وذكر أمثلة تطبيقية توضح أثر هذا الأسباب في اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

مقدمة:

”إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: الآية (١)]
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: الآية (١٠٢)]
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: الآيتان (٧٠-٧١)] “^(١) .

أما بعد، فإن الله لما تكفل بحفظ دينه قيض له في هذه الأمة من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، فكان الصحابة رضي الله عنهم أول من تصدى لنشر العلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قام من بعدهم بذلك التابعون ومن تبعهم بإحسان، وكان من بينهم الأئمة الكبار المقتدى بمذاهبهم في جميع الأمصار، ومن أمثل هؤلاء طريقة وأحسنهم مسلكاً إمام أهل السنة قاطبة الإمام المجل أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

ولا ريب أن الإمام أحمد رحمه الله لا سيما بعد محنته وما تحمله في سبيلها كان العلم الأشتم المقصود من كل البقاع الإسلامية، فكانت المسائل ترد إلى الإمام أحمد من شرق الأرض وغربها، وقد ذاع اسمه في كل البقاع الإسلامية مقروناً بعلم الدين في فروعه كلها، سواء أكان يتصل بالعقيدة أم بالحديث أم الفقه، وقد عمّر بعد الحنة أكثر من عشرين سنة، فاعتبره إماماً كل من ينتحل السنة من طوائف الأمة.

يقول ابن تيمية رحمه الله: ”... لما كان أحمد قد صار هو إمام السنة كان من جاء بعده ممن ينتسب إلى السنة ينتحله إماماً، كما ذكر ذلك الأشعري^(٢) في كتاب: ”الإبانة“ وغيره، فقال: ”إن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسكُ بكتاب ربنا عزَّ وجلَّ، وبسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وما روي عن الصحابة والتابعين

وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نصر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ فإنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ودفع الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المتدعين وزيع الزائعين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدّم، وجليل معظّم، وكبير مفعّم، وعلى جميع أئمة المسلمين..."^(٣).

ولقد كان لذيوع اسم الإمام أحمد وتفرده عن النظر في عصره من جهة وما حياه الله من الملكات التي تؤهله للإمامة في شتى علوم الدين^(٤) من جهة أخرى، كان لذلك أثره البالغ في تبوئه الإمامة في الدين، حتى صار لقب "الإمام" مقروناً باسمه على لسان كل أحد، وصار مقصداً لطلاب العلم، فكثرت المسائل عن الإمام أحمد لكثرة تلاميذه، وتنوعت هذه المسائل في شتى العلوم لاختلاف تلاميذه في مذاهبيهم ومشاربيهم، قال ابن تيمية رحمه الله: "...حنبل^(٥) وأحمد بن الفرج^(٦) كانا يسألان الإمام أحمد عن مسائل مالك وأهل المدينة، كما كان يسأله إسحاق بن منصور^(٧) وغيره عن مسائل سفيان الثوري^(٨) وغيره، وكما كان الميموني^(٩) يسأله عن مسائل الأوزاعي^(١٠)، وكما كان يسأله إسماعيل بن سعيد الشالنجي^(١١) عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه..."^(١٢). ولم تقتصر المسائل عن الإمام أحمد على الفقه وأصوله، بل نقلت عنه مسائل كثيرة في السنّة وأصول الاعتقاد^(١٣)، وفي القرآن وتفسيره^(١٤)، وفي الحديث وعلمه، وفي جرح الرواة وتعديليهم^(١٥)، وفي الورع والزهد^(١٦)، إلى غير ذلك.

يقول ابن الجوزي^(١٧): "قل أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا"^(١٨). وقال ابن القيم في قدر هذه المسائل: "كُتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سرفاً، ومن الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في: "الجامع الكبير" فبلغ نحو عشرين سرفاً أو أكثر^(١٩)، ورويت فتاويه ومسائله وحُدث بها قرناً بعد قرن فصارت إماماً وقدوة لأهل السنّة على اختلاف طبقاتهم..."^(٢٠).

وعلّل ابن تيمية رحمه الله سبب شدّة تعلق الناس بالإمام أحمد وحرصهم على انتمائهم به بقوله: "...للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبينة ما ليس لغيره. وأقواله مؤيدة

بالكتاب والسنة واتباع سبيل السلف الطيب؛ ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة - فقهاؤها ومتكلمتها وصوفيتها - ينتحلونه^(٢١).

ومن هنا كثر الغلط في النقل عن الإمام أحمد، بل والكذب عليه. وخذ على ذلك مثلاً مسألة: خلق القرآن؛ حيث قال ابن تيمية رحمه الله: "...كل واحدة من الطائفتين - الذين يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا مخلوقة - تنتحل أبا عبد الله وتحكي قولها عنه، وتزعم أنه كان على مقالتها؛ لأنه إمام مقبول عند الجميع، ولأن الحق الذي مع كل طائفة يقوله أحمد، والباطل الذي تنكره كل طائفة على الأخرى يردّه أحمد..."^(٢٢). وقال أيضاً رحمه الله: "...ذكر البخاري أن كل واحدة من طائفتي اللفظية؛ المثبتة والنافية تنتحل أبا عبد الله، وأن أحمد بن حنبل كثير مما ينقل عنه كذب، وأنهم لم يفهموا بعض كلامه لدقته وغموضه..."^(٢٣).

كما أن الاعتماد أولاً في نقل فقه الإمام أحمد رحمه الله كان في الغالب على المشافهة، حيث كان الإمام أحمد ينههم عن كتابة كلامه^(٢٤)، ولم يأذن بالتدوين إلا للتر اليسير منهم كالميموني والكوسج وعبد الله وغيرهم، ثم ذاع صيت الإمام وانتشرت مسائله في الآفاق وكُتبت؛ ولذا يقول الطوفي: "...إنما نقل المنصوص عنه أصحابه تلقياً من فيه؛ من أجوبته في سؤالاته وفتاويه. فكل من روى منهم عنه شيئاً دونته وعُرف به"^(٢٥). ومن هنا سُميت نصوص الإمام أحمد: "روايات". ومع كثرة المسائل المروية عنه وانتشارها تفاوتت نقلتها في الفهم والحفظ والضبط، فكان ذلك سبباً آخر لوقوع الغلط في الرواية عنه.

وليس الإمام أحمد في ذلك بدعاً؛ فقد وقع الغلط والكذب عن غيره من الأئمة. وانظر إن شئت كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن المنحرفين من أتباع الأئمة في الأصول والفروع - ومنهم أتباع الإمام أحمد - فقد عدّ رحمه الله ثمانية من أنواع المحرافهم، ستة منها مردها الغلط والوهم في نقل مذهبه^(٢٦).

ولذا كثيراً ما نجد الأصحاب في مسائل الاعتقاد ردوا وضعفوا بعض مرويات نقلت عن الإمام تخالف ما هو معروف من معتقده، كما يلمح ذلك في ردود الأصحاب على من حاد منهم عن المشهور من معتقد الإمام؛ وانظر مثلاً على ذلك رسالة طويلة لأبي الفضل العلي^(٢٧)

أنكر فيها على ابن الجوزي ما يقع في بعض كلامه من ميل إلى التأويل^(٢٨)، وفيها قوله: "...وتنسبُ ذلك إلى إمامنا أحمد رحمه الله ومذهبه معروف في السكوت عن مثل هذا... وإذا تأولت الصفات على اللغة، وسوّغته لنفسك، وأبيت النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكريم أحمد بن محمد بن حنبل قدس الله روحه، فلا يمكنك الانتساب إليه بهذا..."^(٢٩).

وأما في مسائل الفقه فلم يتردد أكثر الأصحاب في قبول كل ما نسب إلى الإمام رحمه الله مهما تعارضت الروايات أو تناقضت، يقول ابن حامد رحمه الله: "اعلم - عصمنا الله وإياك من كل زلل - أن الناقلين عن أبي عبد الله رحمه الله - ممن سميناهم وغيرهم - أثبت فيما نقلوه، وأسناداً فيما دونوه، وواجبٌ تقبل كل ما نقلوه، وإعطاء كل رواية حظها على موجبها، ولا تعلّ رواية وإن انفردت، ولا تنفى عنه وإن غرّبت..."^(٣٠).

ومن ثمّ ظهر اختلاف الرواية في مسائل الإمام ظهوراً بيناً، ونقلت عن الإمام روايات في غاية الغرابة توقف بعض الأصحاب في ثبوتها؛ فمن ذلك قول ابن تيمية رحمه الله: "...قد حكى جماعة من أصحابنا: أن الأمة عورتها السواتان فقط، كالرواية في عورة الرجل. وهذا غلط قبيحٌ فاحشٌ على المذهب خصوصاً، وعلى الشريعة عموماً، وكلام أحمد أبعد شيءٍ عن هذا القول"^(٣١)، وكذا يقول ابن تيمية رحمه الله في إحدى الروايات: "...ونُقِلَ عن الإمام أحمد رحمه الله روايةٌ تخالف السنّة وإجماع الصحابة، بل الأمة"^(٣٢). وقال الشارح أبو عمر في رواية: "هذه الرواية بعيدةٌ جداً؛ تُخالف الأصول، ومقتضى اللغة، والعرف، وعامة أهل العلم..."^(٣٣).

وقد استقرت أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله فوجدتها على ثلاثة

أقسام:

القسم الأول: أسباب ترجع إلى منهج الإمام أحمد رحمه الله في الاجتهاد والفتيا

القسم الثاني: أسباب ترجع إلى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله

القسم الثالث: أسباب ترجع إلى الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد رحمه الله

وقد يسر الله بفضلته لي الكتابة في القسمين الأول والثاني ، وأرجو أن يتيسر لي نشرها في

القريب العاجل. وقد خصصت هذا البحث للقسم الثالث وأسميته:

أثر الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد في اختلاف الرواية عنه

وقد أفردت في هذا البحث كل سبب - مما وقفت عليه - من أسباب الغلط في الرواية

عن الإمام أحمد في فصل مستقل، ثم ختمته بخاتمة فيها أهم نتائج البحث، فجاء في ثمانية فصول وخاتمة:

الفصل الأول: اختلال شرط العدالة أو الضبط في بعض رواة المسائل

الفصل الثاني: الروايات الشاذة عن الإمام أحمد

الفصل الثالث: نقل الرواية بالمعنى

الفصل الرابع: عدم الوقوف على ألفاظ الإمام أحمد

الفصل الخامس: نقل الروايات عن غير الحنابلة

الفصل السادس: المصنّفات غير الحررة والنسخ السقيمة

الفصل السابع: أخطاء النقل في المصنّفات الحررة

الفصل الثامن: الخطأ في التخريج

خاتمة

المنهج التفصيلي للبحث:

وقد سلكت في هذا البحث منهجاً يمكن إجماله في المفردات التالية:

أولاً: قدمت لكل فصل بمقدمة توضح مرادي بهذا السبب وكيف أدى إلى اختلاف

الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، مستشهداً في ذلك بنصوص أئمة المذهب إن وُجدت.

ثانياً: ختمت كل فصل بذكر أمثلة تطبيقية لتأثير هذا السبب في اختلاف الرواية عن

الإمام أحمد رحمه الله. وقد اختلفت طبيعة الأمثلة بحسب موضوع الفصل؛ فحيناً يكون المثال

علماً من أعلام المذهب؛ كما في الفصول الأول والثاني والثالث، وحيناً يكون المثال كتاباً؛ كما

في الفصل السادس، وحيناً يكون المثال نصاً منقولاً من كتاب؛ كما في الفصل السابع، وحيناً

يكون المثال مسألة فقهية كما في الفصول الرابع والخامس والثامن.

وقد اختلف عدد الأمثلة في كل فصل بحسب شدة تأثيره في اختلاف الرواية عن الإمام

أحمد رحمه الله.

ثالثاً: قصدت في البحث عدم كثرة الهوامش التي تطيل البحث وتشوش على قارئه.

فقصرت التعليق في الهامش، على عزو الآيات وتخريج الأحاديث، والتعريف بما يلزم من

غريب اللغة والمصطلحات والأعلام.

وفي المسائل الفقهية ذكرت موطن المسألة في كتب الفقه الحنبلي مجموعة في هامش

واحد، وذلك في أول المسألة عند ذكر عدد الروايات المنقولة عن الإمام أحمد فيها، لأستغني

بعد ذلك عن ذكر كل كتاب في هامش مستقل عند النقل عنه في هذه المسألة.

رابعاً: عمدت في المسائل الفقهية إلى مقدمة مختصرة تشتمل على تحرير محل اختلاف

الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، وتبين عدد الروايات المنقولة عنه فيها.

خامساً: اعتنيت عناية خاصة في هذه المسائل بنقل لفظ الإمام أحمد رحمه الله في كل رواية، وذكر من رواها عنه، وكان اعتمادي في تخريج هذه الروايات على كتب المذهب وفق الترتيب التالي:

١. المطبوع من كتب مسائل الإمام أحمد؛ كمسائل عبد الله وصالح وأبي داود وابن

هاني والبغوي ومسائل إسحاق بن منصور، ومسائل حرب الكرماني^(٣٤).

٢. كتب المذهب التي عُنيت بجمع أو نقل مسائل الإمام أحمد بألفاظها؛ كالأجزاء

المحققة من كتاب جامع الخلال، وبعض كتب القاضي أبي يعلى أو شيخ الإسلام

أو تلميذه ابن القيم.

٣. باقي كتب المذهب، ولا سيما ما عُني منها بذكر اختلاف الرواية عن الإمام

أحمد؛ كالغني والشرح الكبير والفروع والمبدع والإنصاف. وأحرص عند النقل

من هذه الكتب على ذكر ناقل كل رواية متى وجدت له ذكراً.

سادساً: حاولت الالتزام في ترتيب الروايات تأخير الرواية المغلوطة، ولم أخالف هذا إلا

في مرات معدودة، اقتضى حسن عرض المسألة فيها مخالفة هذا الترتيب.

سابعاً: أذكر ما قاله الأصحاب في توهين الرواية المغلوطة وتضعيفها؛ مثل: هي غلط عن

الإمام، أو لا تثبت عنه، أو تفرد بها فلان، أو هي رواية شاذة أو هي غريبة عن أحمد أو ليس في

كلام أحمد ما يدل عليها.

في حين اذكر في باقي الروايات ما ينقله الأصحاب فيها من تقوية وتوثيق؛ كأن يقال:

هي آخر الروايات عنه، أو أنصّها، أو أصحّها، أو أشهرها، أو نقلها الجماعة. ثامناً: التزمت في كل مسألة من هذه المسائل بذكر ما استقرّ عليه المذهب من الروايات عند متأخري الحنابلة، واعتمدت في ذلك على متني: "الإقناع" و "منتهى الإرادات". وختاماً فقد بذلت في سبيل إخراج هذا البحث غاية وسعي، غير أن الله يأبي العصمة إلا لكتابه. فما كان فيه من الصواب فمن الله، وما كان فيه من الخطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان من ذلك. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،

الفصل الأول

اختلال شرط العدالة أو الضبط في بعض مرواة المسائل

نقل الفقه عن الإمام أحمد رحمه الله خلق كثير، يقول المرداوي: "...ومن نقل عنه الفقه وغيره جماعة كثيرون جداً، ذكرهم أبو بكر الخلال، وأبو بكر عبدالعزيز في زاد المسافر، والقاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى في الطبقات، وقد زادوا فيها على الخمسمائة، وذكر ابن الجوزي بعضهم في مناقب أحمد وغيرهم" (٣٥).

وما من هؤلاء من أحد إلا وقد وصف بالديانة والصيانة والصدق والعلم، ومن هؤلاء من هو من رجال الصحيحين أو الكتب الستة أو بعضها، بل منهم أبو داود السجستاني نفسه صاحب السنن، ومنهم الأئمة الكبار كأبي زرعة وأبي حاتم وإبراهيم الحربي وغيرهم. وفي الجملة فإن نقلة فقه الإمام هم كما يصفهم ابن أبي يعلى بقوله: "...أما نقلة الفقه عن إمامنا أحمد فهم أعيان البلدان وأئمة الزمان..." (٣٦).

إلا أن رواة مسائل الإمام ليسوا على درجة سواء، بل هم متفاوتون في المترلة عند الإمام أحمد في النقل عنه وفي الضبط والحفظ كما صرح بذلك المرادوي رحمه الله؛ حيث قال: "...وهم أيضاً متفاوتون في المترلة عند الإمام أحمد رحمته في النقل عنه، والضبط والحفظ"^(٣٧). ولما كان أكثر الاعتماد في نقل فقه الإمام على حفظ الصدور، لا سيما في الطبقة الأولى؛ لذا فقد وقع الشذوذ - بل ربما النكارة - في بعض مرويات الإمام، شأنه في ذلك شأن الحديث الشريف.

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه القاعدة فقال: "...الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمرتلهم في نقل الشريعة... ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم... وإذا كان في المنقول عن النبي ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة... لم يستنكر وقوع نحو هذا من غيره، بل هو أولى بذلك..."^(٣٨).

ولذا عمل ابن تيمية على موازنة مرويات الإمام أحمد في بعض الأحيان؛ فيقول: "...وهؤلاء العراقيون [يعني: المرؤذي والخلال وصاحبه: غلام الخلال وابن بطنة وأمثالهم] أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان..."^(٣٩). ومن هنا أيضاً نجد الخلال يذكر أحياناً عند ترجمته لبعض رواة فقه الإمام أن له مسائل غرائب أو أغرب فيها على أصحاب أبي عبد الله.

لكن ينبغي التنبيه هنا إلى أن الخلال يريد أحياناً بالمسائل الغرائب تلك التي انفرد الراوي بنقلها عن الإمام ولم يشاركه فيها أحد من أصحابه. كما صرح بذلك في بعض التراجم^(٤٠). ولذا فبعض من وصف الخلال مسائله بأنها غرائب أئمة ثقافت؛ فمنهم عبد الله ابن الإمام أحمد^(٤١) الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد كما وصفه الذهبي في السير^(٤٢)، روى عنه النسائي ووثقه الأئمة^(٤٣). ومنهم محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي^(٤٤)، قال الحافظ عنه في التقريب: "ثقة حافظ"^(٤٥)، وروى عنه أبو داود والنسائي في مسند علي^(٤٦). بل منهم إمام الجرح والتعديل أبو حاتم وأبو زرعة الرازي^(٤٧).

وعليه فينبغي التنبيه هنا إلى من اشتط على الحنابلة وجاوز الحد في هذا المضمار، وحمله التعصب على الطعن في نقلة فقه الإمام، فاعتبرهم آفته، وجرح في هذه السبيل الأئمة

الثقات^(٤٨). ومن سيأتي جرحهم في هذا الباب ليسوا من المكثرين من الرواية عن الإمام، ولذا أسقطهم المرادوي عند ذكره من نقلَ الفقه عن الإمام من المكثرين أو المقلدين^(٤٩).

أمثلة تطبيقية

المثال الأول: أحمد بن الخليل القُومسيّ (؟-؟).

ذكره الخلال فقال: "رفيع القدر، سمع من أبي عبد الله مسائل أغرب فيها على أصحابه..."^(٥٠).

ولو تأملنا حال هذا الراوي لعلمنا من أين جاءت هذه الغرائب؛ حيث ضعفه أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: "كذاب يروي عن من لم يُخلق؛ روى عن فلان بن الأعمش - وسمّاه - ولم يكن للأعمش غير هود"، وقال الذهبي في السير: "هو واه"، ونقل ابن حجر قول أبي حاتم فيه وقال: "له حديث منكر في فوائد تمام متنه: (سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ)"^(٥١).

ولا ريب أنّ من لم يؤتمن على رواية حديث رسول الله ﷺ فليس أهلاً ليؤتمن على رواية كلام غيره. على أنّي لم أقف - بعد البحث - على شيء من مروياته عن الإمام أحمد في الفقه أو غيره، غير أنّ ذلك لا ينفي وجودها؛ فإنّ أكثر كتب الأصحاب درجت - في الغالب - على ذكر الرواية دون تسمية ناقلها.

المثال الثاني: أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسُوسي (؟ - ٢٧٣هـ).

قال القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى في الطبقات: "... ذكره أبو بكر الخلال فقال: رجل رفيع القدر جداً، سمعنا منه حديثاً كثيراً، وكان إماماً في الحديث في زمانه، متقدماً، وكان عنده مسائل صالحة عن أبي عبد الله، وغرائب سمعتها منه ومن قوم عنه"^(٥٢).

ولعلّ هذه الروايات لم تُعْرَب إلا من جهة ضبطه وحفظه، إذ قد ترجم له ابن حجر فقال: "صدوق صاحب حديث يهيم"^(٥٣).

ومن غرائب الطرسُوسي ما رواه في سنة وفاة الإمام أحمد؛ فقد عقد ابن الجوزي في

كتابه: مناقب الإمام أحمد باباً في تاريخ موته ومبْلَغ سنَّه، فذكر أنَّ وفاته رحمه الله كانت سنة إحدى وأربعين ومائتين، ونقل ذلك عن جماعة منهم عبدالله وصالح وحنبل والمروزي وغيرهم^(٥٤). غير أنَّ أبا أمية أغرب في تعيين سنة وفاة الإمام؛ ولذا قال المزني وابن عبد الهادي: "...وقال أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي: مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين. ولم يتابعه أحدٌ على قوله: سنة اثنتين"^(٥٥).

المثال الثالث: الخضر بن المثني الكندي (؟-؟).

لم أقف على ترجمة الخضر بن المثني في شيءٍ من كتب الجرح والتعديل، وليس في ترجمته عند الحنابلة إلا أنه روى عن عبدالله ابن الإمام أحمد؛ حيث قال ابن أبي يعلى: "نقل عن عبدالله ابن إمامنا أحمد رحمه الله أشياء؛ منها: "الرُدُّ على الجهمية"^(٥٦)..."، ونقل جملة من مسائله، ونقل ابن مفلح ما أورده ابن أبي يعلى مختصراً ولم يزد عليه؛ ولذا ذكره العليمي فيمن لم تُورخ وفاته^(٥٧)، فهو مجهول الحال.

وقد نقل الخلال في جامعه جملة من المسائل من طريق الخضر بن المثني عن عبدالله عن أبيه^(٥٨). وفي ثبوت هذه المسائل من طريق الخضر نظر؛ فقد قال ابن القيم: "...الخضر كان صغيراً حين سمع من عبدالله، ولم يكن من المعمرين المشهورين بالعلم، ولا هو من الشيوخ..."^(٥٩)؛ ولذا قال ابن رجب: "الخضر هذا مجهول، ينفرد عن عبدالله برواية المناكير التي لا يتابع عليها"^(٦٠).

فمن مناكيره ما رواه عن الإمام أحمد في تأييد تحريم نكاح العبد سيده ولو عُتق؛ حيث لا تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله أنه يحرم على العبد نكاح سيده. نصَّ عليه في رواية حرب^(٦١). وهي من مسائل الإجماع^(٦٢). ومستندهم ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى الأمصار: "أيما امرأة تزوجت بعدها أو تزوجت بغير بينة ولا ولي فاضربوهما، وفرقوا بينهما"^(٦٣). وليست هذه الفرقة أبدية؛ فإنه لو صار حراً حلت له. غير أنَّ ابن رجب قال: "...من تزوجت بعدها فإنه يحرم عليها على التأبيد، كما روي عن عمر رضي الله عنه، نصَّ عليه أحمد في رواية عبدالله، ذكره الخلال في أحكام العبيد عن الخضر بن المثني الكندي عنه، والخضر هذا

مجهول، ينفرد عن عبدالله برواية المناكير التي لا يتابع عليها^(٦٤).
وقد روى عبدالله في مسائله^(٦٥) عن أبيه أثر عمر رضي الله عنه على نحو ما تقدم، وليس فيه أنها تحرم عليه على التأييد، فلعل ذلك اختلط بما روي عن عمر رضي الله عنه فيمن تزوج امرأة في عدتها؛ حيث فرّق بينهما وعاقبهما وقال: "لا ينكحها أبداً"^(٦٦). ولذا لم ينقل أحد من الأصحاب هذه الرواية أو يشير إليها سوى ما تقدم من كلام الحافظ ابن رجب.
ومن مناكير الخضر بن المثني أيضاً ما رواه في ذبيحة المرتد. حيث قال ابن القيم: "قال الخلال: وأخبرنا الخضر بن المثني الكندي قال: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: قال أبي: لا بأس أن يأكل ذبيحة المرتد إذا كان ارتداده إلى يهودية أو نصرانية ولم يكن إلى مجوسية. قلت: والمشهور في مذهبه خلاف هذه الرواية؛ وأن ذبيحة المرتد حرام، رواها عنه جمهور أصحابه، ولم يذكر أكثر أصحابه غيرها"^(٦٧).

الفصل الثاني

الروايات الشاذة عن الإمام أحمد

الشذوذ في اللغة: الانفراد، قال الجوهري: "شذَّ يشذُّ ويشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور"، قال ابن فارس: "الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة. شذَّ الشيء يشذُّ شذوذاً. وشذَّاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم؛ ومن هنا يقول ابن منظور: "سمي أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"^(٦٨).

وفي اصطلاح المحدثين يراد بالحديث الشاذ: ما رواه الثقة على وجه مخالف لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، ويقابل الشاذ الخفوظ، وهو: ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة. فالحديث الشاذ مرجوح بالحديث الخفوظ؛ ولذا يعدُّ المحدثون الشاذ في أقسام الحديث المردود^(٦٩).

وقد رويت عن الإمام أحمد - كما في الحديث النبوي - روايات شاذة انفرد بها بعض

الرواة مخالفاً لما رواه جماعة أصحابه^(٧٠).

وقد اختلف الأصحاب في هذه الرواية المفردة إذا قوي دليلها هل تعدُّ مذهباً للإمام، على وجهين^(٧١):

الوجه الأول: تكون مذهبه. يقول ابن حامد رحمه الله: "اعلم - عصمنا الله وإياك من كل زلل - أن الناقلين عن أبي عبد الله ﷺ - ممن سميناهم وغيرهم - أثبات فيما نقلوه، وأسناد فيما دونوه، وواجب تقبل كل ما نقلوه، وإعطاء كل رواية حظها على موجبها، ولا تعلل رواية وإن انفردت، ولا تنفى عنه وإن غربت..."^(٧٢). وقال المرداوي: "وهو الصحيح، قدمه في الرعايتين وآداب المفتي والشيخ تقي الدين في المسودة، واختاره ابن حامد وقال: يجب تقديمها على سائر الروايات؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة في الحديث عند أحمد، فكيف الراوي عنه ثقة خبير بما رواه؟ قلت: وهو الصواب"^(٧٣).

الوجه الثاني: لا يكون مذهبه، بل ما رواه الجماعة بخلافه أولى. قال ابن حمدان: "اختاره الخلال وصاحبه وأكثر الأصحاب؛ لأن نسبة الخطأ إلى واحد أولى من نسبته إلى جماعة، والأصل اتحاد المجلس"^(٧٤). وقد ضعف المرداوي هذا الوجه فقال: "وهذا ضعيف، ولا يلزم من تقديم ذلك خطأ الجماعة. وانفراده بذلك يدل على تعدد المجلس. وكونهما في مجلسين أولى؛ للجمع وعدم الخطأ. ويحتمل أن يتحد المجلس ويحصل ذهول أو غفلة"^(٧٥). والذي يظهر لي مما تقدم أن اختلافهم في قبول الرواية المفردة مبني على كونها شاذة أو أمّا من باب زيادة الثقة. ولا ريب عندي أن بعض هذه الروايات المفردة هي من قبيل الشاذ الذي يتوجب ردّه، وهي مثبتة في أكثر المصنّفات دون دلالة - في أكثر الأحيان - على شدوذها.

مثال تطبيقي

لعلنا نضرب المثال في هذا الباب ببعض ما انفرد به حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد؛ إذ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "...حنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه، وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور؛ هل تثبت

روايته؟ على طريقتين؛ فالخلالٌ وصاحبه ينكرانها ويشتهها غيرهما كابن حامد...»^(٧٦). وقال في موطن آخر: «...حنبل ينفرد بروايات يغلظه فيها طائفة؛ كالخلالٌ وصاحبه، قال أبو إسحاق ابن شاقلاً: هذا غلط من حنبل لا شك فيه...»^(٧٧). وقال ابن رجب في إحدى مرويات حنبل عن الإمام: «...هذه رواية مشككة جداً، ولم يروها عن أحمد غير حنبل، وهو ثقة إلا أنه يهمل أحياناً، وقد اختلف متقدمو الأصحاب فيما تفرد به حنبل عن أحمد هل تثبت به رواية عنه أم لا؟...»^(٧٨). وكذا قال مرةً أخرى: «...هذا مما تفرد به حنبل عنه، فمن أصحابنا من قال: وهم حنبل فيما روى، وهو خلاف مذهبه المتواتر عنه، وكان أبو بكر الخلالٌ وصاحبه لا يشتان بما تفرد به حنبل عن أحمد رواية...»^(٧٩).

وإليك بعض المسائل التي شدَّ حنبل في روايتها عن الإمام أحمد:

المسألة الأولى: إباحة الملاعنة لزوجها متى أكذب نفسه

لا تختلف الرواية عن الإمام رحمه الله أن فرقة اللعان توجب تحريماً مؤبداً إذا لم يكذب الملاعن نفسه. قال في المغني: «لا خلاف بين أهل العلم في أنه إذا لم يكذب نفسه لا تحل له، إلا أن يكون قولاً شاذاً»^(٨٠). أما إذا كذب نفسه فقد اختلف النقل عن الإمام في إباحة الملاعنة له، فنقل عنه روايتان^(٨١):

الرواية الأولى: أنها لا تحل له أبداً. قال في الروايتين والمغني والشرح وغيرهم: رواها الجماعة. قلت: منهم حرب وصالح^(٨٢)، والميموني وحنبل كما ذكر في الروايتين. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين^(٨٣).

الرواية الثانية: أنه إذا أكذب نفسه زال التحريم. قال في الروايتين: «نقل حنبل في موضع آخر: متى أكذب نفسه زال تحريم الفراش». وقال الموفق في المغني: «وهي رواية شاذة شدَّ بها حنبل عن أصحابه. قال أبو بكر: لا نعلم أحداً رواها غيره...»، وكذا قال بشذوذ هذه الرواية الموفق أيضاً في الكافي، والشارح، وابن القيم في زاد المعاد، والزرکشي، وغيرهم^(٨٤).

المسألة الثانية: شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض

نقل الجماعة عن الإمام أحمد أن شهادة أهل الذمة لا تقبل إلا في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم، قال الموفق: "رواه عنه نحو من عشرين نفساً"^(٨٥).

قلت: منهم عبدالله، وصالح، وابن هانئ^(٨٦). وقد أورد الخلال أكثر هذه الروايات في كتاب: "أهل الملل والردة والزنادقة" من كتابه: "الجامع"، كما سيأتي بيانه. وأما في غير هذه الحالة فقد اختلف النقل عن الإمام في قبول شهادتهم، فنقل عنه روايتان^(٨٧):

الرواية الأولى: أن شهادة الكفار لا تقبل مطلقاً لا على مسلم ولا على كافر ولا في شيء، إلا الوصية في السفر بشرطها. وقد نقلها الخلال رحمه الله من رواية جماعة؛ منهم: أبو داود وعبدالله وصالح وإسحاق بن منصور^(٨٨) والمروزي وحرب والميموني وأبو الحارث وجعفر ابن محمد وابن بختان وأبو طالب وأبو حامد الخفاف والشالنجي ومُهَنَّأ وإسحاق بن ميمون وغيرهم^(٨٩). قال الزركشي: "هذا المشهور عنه". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين^(٩٠).

الرواية الثانية: أن شهادة الكفار لا تقبل، إلا شهادة بعضهم على بعض. تفرد بها حنبل. وقال الخلال بعد أن أوردها: "...فقد روى هؤلاء النفر وهم قريب من عشرين نفساً كلهم عن أبي عبدالله خلاف ما قال حنبل. وقد نظرت في أصل حنبل... ولا أشك أن حنبلاً توهم ذلك؛ لعله أراد أن أبا عبدالله قال: لا تجوز، فغلط، فقال: تجوز. وقد أخبرنا عبدالله عن أبيه بهذا الحديث، وقال عبدالله عن أبيه: قال أبي: لا تجوز..."^(٩١). وقد نقل القاضي والموفق وغيرهما تحطئة غلام الخلال أيضاً لحنبل فيما نقله، وكذا قال الموفق: "الظاهر غلط من روى خلاف ذلك [يعني: حنبلاً]"^(٩٢).

وقال ابن القيم: "...بالغ الخلال في إنكار رواية حنبل ولم يشتها رواية. وأثبتها غيره من أصحابنا، وجعلوا المسألة على روايتين"^(٩٣). وقال ابن مفلح: "كان شيخنا [يعني: ابن تيمية] يحمل المسألة على روايتين... قال أبو الخطاب: وقال ابن حامد وشيخنا [يعني: القاضي]: المسألة على روايتين. قال: وهو الصحيح، فإن حنبلاً ثقة ضابط، وروايته أقوى في باب

القياس...»^(٩٤).

وبكل حال فهذه الرواية قد أثبتتها الأصحاب في مصنفاتهم، حتى أولئك الذين اختاروا

ردّها!

المسألة الثالثة: تغطية رجلَي المُحْرَمِ الميت عند تجهيزه

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في تغطية رجلَي المُحْرَمِ إذا مات عند تجهيزه.

فنقلت عنه روايتان^(٩٥):

الرواية الأولى: أنَّ رجله كسائر بدنه يمكن أن تغطيا. قال في الإنصاف: "وعليه أكثر

الأصحاب". وهو ما استقر عليه المذهب عند المتأخرين^(٩٦).

الرواية الثانية: أنه يمنع من تغطية رجله. نقلها حنبل. وجزم بها الخرقى في مختصره^(٩٧).

قال الخلال: "لا أعرف هذا في الأحاديث، ولا رواه أحد عن أبي عبد الله غير حنبل، وهو عندي

وهم من حنبل، والعمل على أنه يغطي جميع المُحْرَمِ إلا رأسه؛ لأنَّ إحرام الرجل في رأسه، ولا

يمنع من تغطية رجله في حياته، فكذلك بعد مماته"^(٩٨).

وقد حاول بعض الأصحاب توجيه رواية حنبل، فقال المرداوي: "قال الجدي في شرحه:

يمكن توجيه تحريم؛ أنَّ الإحرام يُحرِّم تغطية قدمي الحيِّ بما جرت به العادة؛ كالحفِّ والجوربِ

والجُمُجُمِ^(٩٩) ونحوه. وقد استقينا تحريم ذلك بعد الموت مع كونه ليس بمعتاد فيه، وإنما المعتاد

فيه سترهما بالكفن، فكان التحريم أولى"^(١٠٠). وقريب منه قول الزركشي: "قد يقال: كلام

الخرقي وأحمد خرج على المعتاد؛ إذ في الحديث: أنَّه يكفن في ثوبيه؛ أي: الرداء والإزار،

والإزار العادة أنَّه لا يغطي من سرتة إلى رجله، فخرج كلامهما على ذلك"^(١٠١). ولا يخفى ما

في هذا التوجيه من الضعف؛ ولذا قال برهان الدين ابن مفلح بعد إيراد: "فيه نظر"^(١٠٢).

الفصل الثالث

نقل الرواية بالمعنى

أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها خبيراً بما يُحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها فإنه لا تجوز له الرواية بالمعنى، بل يتعين عليه أن يؤدي اللفظ كما سمعه؛ فلا يحرم منه شيئاً، ولا يبدل لفظاً بلفظ. وأما إن كان الراوي عالماً بذلك فاختلّف في جواز الرواية بالمعنى في حقه، يقول النووي رحمه الله: "...إن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يُحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه. فإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول: لا تجوز إلا بلفظه. وجوز بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوز فيه. وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى..."^(١٠٣).

وقد كانت الرواية بالمعنى أحد أسباب اختلاف الرواية عن النبي ﷺ في بعض الأحاديث^(١٠٤)؛ وبذا علّل الإمام الشافعي اختلاف الألفاظ المروية عن النبي ﷺ في التّشهُد، فقال: "...قال لي قائل: قد اختلف في التّشهُد؛ فروى ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: كان يعلمهم التّشهُد كما يعلمهم السورة من القرآن^(١٠٥). فقال في مبتداه ثلاث كلمات؛ التّحيات لله، فبأي التّشهُد أخذت؟... قال الشافعي: فقال: فأئني ترى الرواية اختلفت فيه عن النبي؛ فروى ابن مسعود خلاف هذا^(١٠٦)، وروى أبو موسى خلاف هذا^(١٠٧)، وجابر خلاف هذا^(١٠٨)، وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه، ثم علّم عمرُ خلاف هذا كله في بعض لفظه^(١٠٩)، وكذلك تَشَهُدُ عائشة^(١١٠)، وكذلك تَشَهُدُ ابن عمر^(١١١) ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه، وقد يزيد بعضها الشيء على بعض. فقلت له: الأمر في هذا بيّن. قال: فأبينه لي. قلت: كلُّ كلام أريد بما تعظيم الله، فعلمهم رسول الله، فلعله جعل يعلمه الرجل فيحفظه والآخر فيحفظه، وما أخذ حفظاً فأكثر ما يحتسب فيه منه: إحالة المعنى، فلم تكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف شيء من كلامه يحيل المعنى فلا تسع إحالته، ففعل

النبي أجاز لكل امرئٍ منهم كما حَفِظَ، إذ كان لا معنى فيه يجيل شيئاً عن حكمه، ولعلَّ من اختلفت روايته واختلف تشهده إنَّما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم وأجيز لهم...»^(١١٢).

ومن هنا منع طائفة من العلماء من الرواية بالمعنى، قال السيوطي رحمه الله: «قال القاضي عياض: ينبغي سدُّ باب الرواية بالمعنى؛ لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة كثيراً قديماً وحديثاً...»^(١١٣).

وقد اختلفت الرواية في النقل عن الأئمة الفقهاء كما اختلفت الرواية عن رسول الله ﷺ، قال ابن تيمية رحمه الله: «...الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمثلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا - بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه - وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده. فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم. ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ... لكن إذا كان في المنقول عن النبي ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة - وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير - لم يستنكر وقوع نحو هذا من غيره، بل هو أولى بذلك؛ لأنَّ الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره...»^(١١٤).

ولقد كانت الرواية بالمعنى أحد أبرز أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، وقد تنبه الإمام إلى بعض ما وقع من الغلط في الرواية عنه بسبب ذلك، فتولى تصحيحه بنفسه. فمن ذلك ما وقع من أبي طالب^(١١٥)؛ فإنه مع تقدمه عند الإمام أحمد لم يسلم من الغلط في الرواية عنه بالمعنى؛ حيث قال صالح ابن الإمام أحمد: «تناهى إليَّ أن أبا طالب يحكي عن أبي أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق. فأخبرت أبي بذلك. فقال: من أخبرك؟ فقلت: فلان. فقال: ابعثْ إلى أبي طالب. فوجَّهت إليه. فجاء وجاء فوراً^(١١٦). فقال له أبي: أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! وغضب وجعل يرعدُّ. فقال له: قرأتُ عليك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقلتُ لي: هذا ليس بمخلوق. فقال: فلمَ حكيت عني أني قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟!»

وبلغني أنك وضعت ذلك في كتابك، وكتبت به إلى قوم. فإن كان في كتابك فاحمه أشد الخسوف، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم: إني لم أقل لك هذا. وغضب وأقبل عليه، فقال: تحكي عني ما لم أقل لك؟! فجعل فوران يعتذر إليه. وانصرف من عنده وهو مرعوب. فعاد أبو طالب، فذكر أنه قد حك ذلك من كتابه، وأنه كتب إلى القوم يخبرهم: إنه وهم على أبي عبد الله في الحكاية»^(١١٧).

وقد حرص الأصحاب في مصنفاتهم على نقل لفظ الإمام أحمد في فتاواه، وعلى عدم تغيير نصه ما استطاعوا، ولكن ربما نقل بعضهم الرواية بمعنى خاطيء فهمه من لفظ الإمام، فتختلف الرواية عنه حينئذ.

ولذا نجد المحققين في المذهب؛ كشيخ الإسلام وابن القيم وابن رجب وغيرهم الذين وقفوا على ألفاظ الإمام في روايته، كثيراً ما يبينون الخطأ الذي وقع فيه بعض من نقل الرواية بالمعنى عن الإمام.

ومن هنا أيضاً قيّد الأصحاب خلافهم في قبول ما انفرد به أحد الرواة عن أحمد بأن يقوى دليله وإلا فإن ما رواه الجماعة أولى بالاتفاق، لأن نسبة الخطأ إلى واحد أولى من نسبته إلى جماعة^(١١٨).

مثال تطبيقي

ولنضرب المثال هنا بما وقع من أبي بكر عبد العزيز بن جعفر المعروف بغلام الخلال، فقد انتقد عليه العلامة ابن رجب هذا الأمر فقال بعد أن خطّاه في رواية عن أحمد نقلها في كتابه: "التنبيه"، فقال: "...وأبو بكر كثيراً ما ينقل كلام أحمد بالمعنى الذي يفهمه منه فيقع فيه تغيير شديد، ووقع له مثل هذا في كتاب: "زاد المسافر" كثيراً"^(١١٩).

ومن أمثلة الروايات التي تفرد بنقلها أبو بكر في كتبه ما وقع منه من ذلك المسائل

التالية:

المسألة الأولى: استحقاق القاتل السلب.

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في استحقات القاتل السلب^(١٢٠) دون إذن الإمام، فنقل عنه روايتان^(١٢١):

الرواية الأولى: أن القاتل يستحق السلب قال ذلك الإمام أم لم يقل. حيث قال اسحاق بن منصور: "قلت: هل يخمس السلب؟ قال: لا. قيل: وإن كُثر؟ قال: وإن كُثر؛ ما سمعنا النبي ﷺ حَمَسَ السَّلْبِ، وقد قال: (من قتل قتيلاً فله سلبه)^(١٢٢). قلت: فإن لم يعطه الإمام؟ قال: كأنه يقول: هو له"^(١٢٣)، وكذا نص على ذلك في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث، كما نقله أبو يعلى عنهما. وهذه الرواية هي اختيار الخرقى وعمامة الأصحاب، وصححه ابن رجب، وجزم به في التنقيح^(١٢٤)، وهو المذهب عند المتأخرين^(١٢٥).

الرواية الثانية: أن القاتل لا يستحق السلب حتى يقول الإمام ذلك.

قال الزركشي بعد أن حكى عن الإمام الرواية الأولى: "...السلب يستحقه القاتل، اشترط الإمام ذلك أو لم يشترطه، هذا هو المنصوص المشهور، واختار أبو بكر أنه لا يستحقه إلا من شرطه له الإمام، وحكى ذلك غير واحد من الأصحاب رواية عن أحمد، وأخذها القاضي في الروايتين من قول أحمد في رواية حرب: "ليس له ذلك إلا أن يكون قتاله بإذن الإمام"، وهذا المأخذ لا يدل على المدعى..."^(١٢٦).

والأمر كما قال الإمام الزركشي؛ فإن تعليق استحقات السلب على اشتراط الإمام غير تعليقه على الإذن في المبارزة، بل تلك مسألة أخرى، نص على الخلاف فيها الأصحاب.

ولعل القاضي إنما تابع أبا بكر في هذا الخطأ في فهم رواية حرب. ويرجح احتمال خطأ أبي بكر في نقل هذه الرواية اختلاف اختياره من الروايتين؛ ذلك أن أكثر الأصحاب نقل اختيار أبي بكر الرواية الثانية، وعزا صاحب المبدع هذا الاختيار إلى كتابه: "الانتصار"، وكذا نقل ابن أبي يعلى هذا الاختيار عن أبي بكر، ثم قال: "ورأيت أنا في: "التنبيه" قد اختار أبو بكر مثل اختيار الخرقى"^(١٢٧)؛ يعني: الرواية الأولى.

المسألة الثانية: ترك تكبيرة الإحرام سهواً

لا تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله أن تكبيرة الإحرام ركنٌ في الصلاة لا تنعقد الصلاة إلا به مطلقاً، سواءً تركه عمداً أو سهواً، وسواءً أكان إماماً أم مأموماً أم منفرداً، نصّاً على ذلك في رواية جماعة؛ منهم أبو داود؛ حيث قال: "سمعت أحمد يقول: إذا لم يكبر تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع والسجود قال: يُعيد صلاته"^(١٢٨)، وقال ابن هانئ: "قيل لأبي عبد الله: إذا لم يكبر الرجل في الصلاة؟ قال: يُعيد الصلاة"^(١٢٩).

وعلى هذا ساق الأصحاب المسألة ولم يذكروا فيها خلافاً^(١٣٠)، غير أن ابن رجب قال: "...نقل حنبل: سألت أبا عبد الله عن قوله: إذا سهى المأموم عن تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع رأيت ذلك مجزئاً عنه؟ فقال أبو عبد الله: يجزئه إن كان ساهياً؛ لأنّ صلاة الإمام له صلاة... ذكر هذه الرواية أبو بكر عبدالعزيز في كتاب: "الشافي"، وهذه الرواية غريبة عن أحمد؛ لم يذكرها الأصحاب! والمذهب عندهم: أنّه لا تجزئه كما لا تجزئ الإمام والمنفرد، وقد نقله غير واحدٍ عن أحمد..."^(١٣١).

قلت قد تقدم قول ابن رجب رحمه الله: "...وأبو بكر كثيراً ما ينقل كلام أحمد بالمعنى الذي يفهمه منه فيقع فيه تغيير شديد، ووقع له مثل هذا في كتاب: "زاد المسافر" كثيراً"^(١٣٢). ومن المعلوم أن كتاب: "زاد المسافر" إنما هو مختصر من كتاب: "الشافي"^(١٣٣) الذي ذكر أبو بكر فيه هذه الرواية، فلعل هذه الرواية من جملة ما نقله أبو بكر بالمعنى.

الفصل الرابع

عدم الوقوف على الفاظ الإمام أحمد

كانت المسائل تأتي للإمام أحمد من فارس وخراسان وما وراء النهر والشام ومصر والحجاز واليمن وغيرها من أصقاع الأرض، وعلى الرغم مما بذله الحنابلة المتقدمون في سبيل

جمع هذه المرويات من الصدور ومن السطور في مصنف واحد، فإن ذلك لم يتيسر لواحد منهم لكثرة المسائل من جهة وتباعد هذه الأصقاع من جهة أخرى.

ولنضرب المثال هنا بجامع مذهب الإمام أحمد: الخلال الذي قال فيه الخطيب البغدادي: "لم يكن فيمن ينتحل مذهب الإمام أحمد بن حنبل أجمع منه لعلوم الإمام أحمد ومسائله وفتاويه"^(١٣٤)، ويقول عنه ابن العماد: "الفقيه الحبر الذي أنفق عمره في جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه"^(١٣٥)، وقال ابن الجوزي فيه: "صرف عنايته إلى جمع علوم أحمد بن حنبل، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتباً؛ منها كتاب: "الجامع"؛ نحو من مائتي جزء، ولم يقاربه أحدٌ من أصحاب أحمد في ذلك"^(١٣٦)، ويقول الحافظ الذهبي في وصف كتبه: "رحل إلى فارس وإلى الشام والجزيرة يتطلب فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكتب عن الصغار والكبار؛ حتى كتب عن تلامذته، وجمع فأوعى، ثم إنّه صنّف كتاب: "الجامع" في الفقه من كلام الإمام أحمد بأخبرنا وحدثنا، يكون عشرين مجلداً، وصنّف كتاب: "العلل" عن أحمد في ثلاث مجلدات. وألف كتاب: "السنة" وألفاظ أحمد والدليل على ذلك من الأحاديث في ثلاث مجلدات. تدلُّ على إمامته وسعة علمه، ولم يكن للإمام مذهب مستقل حتى تتبع هو نصوص أحمد ودونها وبرهنها بعد الثلاث مائة"^(١٣٧).

ولقد كان أكبر مصنفاته وأشهرها كتابه: "الجامع"؛ الذي عُرف به الخلال، حيث يقول ابن كثير: "صاحب الكتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد، لم يصنف في مذهب الإمام أحمد مثل هذا الكتاب"^(١٣٨). وهذا السفر العظيم على جلالته لم يستوعب كل ما روي عن الإمام أحمد من المسائل؛ إذ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك: "...هؤلاء الذين ذكروا هذا كالحرقى وغيره بلغهم بعض نصوص أحمد في هذه المسألة، ولم يبلغهم سائر نصوصه؛ فإنّ كلام أحمد كثير منتشر جداً، وقلٌّ من يضبط جميع نصوصه في كثير من المسائل؛ لكثرة كلامه وانتشاره، وكثرة من كان يأخذ العلم عنه. وأبو بكر الخلال قد طاف البلاد وجمع من نصوصه في مسائل الفقه نحو أربعين مجلداً، وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه، وأما ما جمعه من نصوصه في أصول الدين مثل: "كتاب السنة" نحو ثلاث مجلدات، ومثل أصول الفقه والحديث؛ مثل: "كتاب العلم" الذي جمعه من الكلام على علل الأحاديث؛ مثل: "كتاب العلل" الذي جمعه، ومن كلامه في

أعمال القلوب والأخلاق والأدب، ومن كلامه في الرجال والتاريخ، فهو مع كثرته لم يستوعب ما نقله النَّاس عنه^(١٣٩). ولعلَّ هذا ما يفسر لنا عدم وقوف أئمة المذهب في كتاب: "الجامع" على بعض ما روي عن الإمام^(١٤٠).

ولقد كان انتشار مسائل الإمام أحمد في المرحلة الأولى في صدور رواها وسطورهم. ثم كان تفرقها في المرحلة الثانية في الكتب التي صنَّفت لجمع هذه المسائل؛ "كالجامع" للخلال و"زاد المسافر" لغلامه. ثم كانت المرحلة الأخيرة حيث تفرقت الروايات في الكتب التي نقلت عن تقدمهم في المرحلتين الأوليين، فنقل كل مصنِّف ما وقف عليه من الروايات، وما لم يقف على رواية فيه بذل جهده في التخريج على نصوص الإمام وقواعده. ومن ثم فقد يُستظهر في بعض المسائل من ألفاظ الإمام روايةً وللإمام في المسألة نصٌّ صريح. وقد يُخرَج روايةً نصَّ الإمام في المسألة على خلافها.

وقد تنقل الرواية في بعض المصنِّفات دون أن يقف المصنِّف على لفظ الرواية في مصدرها. فيخطئ في النقل حين يتأولها على وجه في لفظ الرواية ما يبطله؛ كأن ينقلها مطلقاً ولفظها مقيد، أو يضيف لها شرطاً وفي لفظها ما يلغيه، ونحو ذلك. ومن ثم كثيراً ما تقف على قول المحققين في المذهب: "هذا لا يثبت"^(١٤١)، أو "هذا بعيدٌ جداً، وهو مخالف لصريح كلام أحمد"^(١٤٢)، أو "هي بعيدةٌ جداً؛ لمخالفتها لمنصوص أحمد"^(١٤٣)، أو "ليس في كلام أحمد ما يدلُّ عليها"^(١٤٤). ومن هنا أيضاً يقع أيضاً اختلاف الرواية عن رواة الإمام أحمد؛ إذ قد تنقل في بعض المسائل عن راوٍ واحد روايةً بألفاظٍ مختلفة تختلف بها الرواية عن الإمام أحمد^(١٤٥).

أمثلة تطبيقية

المسألة الأولى: اعتبار إذن البنت في النكاح إذا بلغت تسع سنين

لا تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله أنَّ البنت الصغيرة ليس لها إذنٌ معتبر، فليس لأحدٍ من أوليائها تزويجها ما خلا الأب أو وصيه في النكاح. واختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في غاية الصغر الذي يُعتبر بعده إذنها، فنقل عنه روايتان^(١٤٦):

الرواية الأولى: أن البنت إذا بلغت تسع سنين فلها إذن صحيح. فلغير الأب عند عدمه تزويجها ياذنهما، قال ابن اللحام: "هذا هو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد في رواية: عبدالله وابن منصور وأبي طالب وأبي الحارث وابن هانئ والميموني والأثرم. وهو الذي ذكره أبو بكر وابن أبي موسى وابن حامد والقاضي، ولم يذكروا فيه خلافاً، وكذلك أكثر أصحاب القاضي" (١٤٧). قلت: نص على استثمار الأب ابنته إذا بلغت تسع سنين في رواية حرب وعبدالله؛ إذ قال حرب: "سألت أحمد قلت: رجلٌ زوج بنته وهي صغيرة، فلما أدركت قالت: لا أرضى؟ قال: ليس لها ذلك. قلت: فإن كانت مدركة فزوجها ولم يستأمرها؟ قال: يستأمرها. قلت: فكم غاية الصغر؟ قال: تسع سنين... وسمعت أحمد يقول: الصغيرة لا يزوجه إلا أبوها، يجوز نكاح الأب على الصغيرة حتى تبلغ تسع سنين...". (١٤٨)، وكذا نقل عبدالله: "إذا كان أبٌ ولم تبلغ تسع سنين فتزويج الأب عليها جائز، ولا خيار لها. فإذا بلغت تسعاً فلا يزوجه أبوها ولا غيره إلا ياذنهما، واليتيمة التي لم تبلغ تسع سنين فإن زوجها غير الأب فلا يعجبني تزويجه إياها حتى تبلغ تسع سنين، فإذا بلغت تسع سنين استؤمرت" (١٤٩).

وكذا نص على استثمار اليتيمة إذا بلغت تسع سنين وأراد وليها تزويجها في رواية عبدالله، والكوسج، وأبي داود، وابن هانئ (١٥٠). وهذه الرواية من المفردات (١٥١).

الرواية الثانية: أن البنت ليس لها إذن معتبر حتى تبلغ، فإذا بلغت فلغير الأب من أوليائها تزويجها ياذنهما إذا عُدِمَ الأب، قال في المغني: "نص عليه في رواية الأثرم"، وقد رد ابن اللحام هذه الرواية فقال: "ذكر أبو الخطاب وغيره رواية: ليس فيها إذن صحيح، ولم يذكرها في رؤوس المسائل. وهي مأخوذة مما روى الأثرم عن أحمد: أن غير الأب لا يزوج الصغيرة حتى تبلغ فيستأمرها، وهذا لا يثبت؛ فإن سياق رواية الأثرم: أن الأب يزوج الصغيرة بدون إذنهما، إذا كانت صغيرة حين زوجها، لم تبلغ تسع سنين، وهذا موافق لرواية حرب: أن غاية الصغر: تسع سنين" (١٥٢). والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين (١٥٣).

المسألة الثانية: إباحة الملاعنة للملاعن إذا أكذب نفسه

لا تختلف الرواية عن الإمام رحمه الله أن فرقة اللعان توجب تحريماً مؤبداً. قال في المغني:

٣٦ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨، ع ٣٦، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

”لا خلاف بين أهل العلم في أنه إذا لم يكذب نفسه لا تحل له، إلا أن يكون قولاً شاذاً“^(١٥٤).
أما إذا كذب الملاعن نفسه فقد اختلف النقل عن الإمام في إباحتها له، فنقل عنه أكثر
الأصحاب روايتين^(١٥٥):

الرواية الأولى: أنها لا تحل له أبداً. قال القاضي في الروايتين والموفق في المغني والشارح
وغيرهم: ”رواها الجماعة“. قلت: نصّ عليها في رواية حرب؛ حيث قال: ”قال أحمد: الملاعن
إذا أكذب نفسه بعد اللعان لم ترد عليه امرأته... وسألت أحمد مرة أخرى قلت: الرجل يكذب
نفسه بعد اللعان؟ قال: يلحق به الولد، ولا يجتمعان أبداً“^(١٥٦). وكذا نصّ عليها في رواية
صالح فقال: ”الملاعن إذا أكذب نفسه يُجلد الحدّ، ويُلحق به الولد، ولا يرجع إليها أبداً؛ لأنّه
حرّمها على نفسه“^(١٥٧)، ونقلها أيضاً: الميموني وحنبل كما ذكر في الروايتين. والمذهب على
هذه الرواية عند المتأخرين^(١٥٨).

الرواية الثانية: أنه إذا أكذب نفسه زال التحريم. انفرد بهذه الرواية حنبل، مع أنه نقل
الرواية الأولى أيضاً، فقال القاضي في الروايتين: ”نقل حنبل في موضع آخر: متى أكذب نفسه
زال تحريم الفرائض، وعادت مباحة كما كانت بالعقد الأول. قال أبو بكر: جميع من روى عنه:
أن المتلاعنين لا يجتمعان أبداً أكذب نفسه أو لم يكذبها، وما رواه حنبل فهو قول آخر. والعمل
على ما رواه الجماعة“. وقال في المغني: ”وهي رواية شاذة شذّبها حنبل عن أصحابه. قال أبو
بكر: لا نعلم أحداً رواها غيره...“، وكذا قال بشذوذ هذه الرواية: الموفق في الكافي والشارح
وابن القيم في زاد المعاد والزركشي وغيرهم^(١٥٩).

وعلى هذه الرواية هل تحلّ الملاعنة له بالعقد الأول أم بعقد جديد؟ اختلف الأصحاب
أيضاً في نقل هذه الرواية بسبب عدم وقوفهم على لفظ رواية حنبل، فحكى هذا الخلاف
روايتان عن الإمام أحمد. وقد لخصّ الزركشي هذا الخلاف فقال: ”قد اختلف نقل الأصحاب
في هذه الرواية؛ فقال القاضي في الروايتين: ”نقل حنبل: إن أكذب نفسه زال تحريم الفرائض
وعادت مباحة كما كانت بالعقد الأول“، وقال في الجامع والتعليق: ”إن أكذب نفسه جلد الحدّ
ورُدّت إليه امرأته“، وظاهر هذا أنه من غير تجديد عقد، وهو ظاهر كلام أبي محمد؛ قال في

الكافي والمعني: "نقل حنبل: إن أكذب نفسه عاد فراشه كما كان"... وأعرض أبو البركات عن هذا كله فقال: "إنَّ الفرقة تقع فسحاً متأبداً التحريم، وعنه: إن أكذب نفسه حلَّت له بنكاح جديد أو ملك يمين إن كانت أمة"، وقد سبقه إلى ذلك الشيرازي؛ فحكى الرواية: أنها تباح بعقد جديد" (١٦٠).

المسألة الثالثة: تكافؤ العرب في النسب

لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد أنَّ الكفاءة في النسب شرط من شروط النكاح (١٦١)؛ فلا يكون المولى ولا العجمي كفواً للعربية، واختلفت الرواية عن الإمام في تكافؤ العرب في النسب، فنقل عنه أكثر الأصحاب روايتين (١٦٢):

الرواية الأولى: أنَّ العرب بعضهم لبعض أكفاء. استظهرها القاضي من رواية أبي طالب؛ حيث قال: "قال في رواية أبي طالب وقد ذكر له حديث أسامة لما تزوج فاطمة بنت قيس، قال: "أسامة عربي جري عليه الرق". فظاهر هذا أنه اعتبر المساواة في العربية... (١٦٣). وهي ظاهر ما رواه أبو داود؛ حيث قال: "سمعت أحمد سئل عن مولى تزوج عربية، يفرق بينهما؟ فلم يجب فيه، ثم قال: يجيء رجل أسلم أبوه بالأمس يتزوج هاشمية؛ يقول: إنَّه كفؤ! إنكار لذلك" (١٦٤)، والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين (١٦٥).

الرواية الثانية: أنَّ غير قريش من العرب لا يكافئها، وغير بني هاشم لا يكافئهم، فلا تزوج قرشية لغير قرشي ولا هاشمية لغير هاشمي. استظهرها القاضي من رواية عبد الله، فقال: "... قال عبد الله: سألت أبي قلت: من أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: يا أبتِ ثم من؟ قال: عمر. قلت: يا أبتِ ثم من؟ قال: عثمان. قلت: يا أبتِ فعلي؟ قال: يا بني علي من أهل بيت لا يقاس بهم أحد. ومعناه: لا يقاس بهم نسباً، فعلى هذا لا تكون قريش أكفاء لبني هاشم؛ لأنه فضَّلهم على غيرهم من تقدم ذكره من الصحابة، وهم من قريش... (١٦٦).

والمنصوص عن الإمام أحمد أنَّ العرب بعضهم لبعض أكفاء، وقريشاً بعضهم لبعض أكفاء، ولم يُفرِّق بين بني هاشم وغيرهم. نصَّ على ذلك في رواية صالح؛ حيث قال: "سئل هل

يتزوج العربي القرشية؟ قال: لا. قيل: فإن تزوج؟ قال: يُفَرَّق بينهما. فقال: وجعل يشدّد فيه، وقال: الأكفاء قريشٌ لقريشٍ والعربُ للعربِ“^(١٦٧)، وقال في رواية ابن هانئ: ”العربُ للعربِ كفاءً، وقريشٌ لقريشٍ كفاءً“^(١٦٨)، وكذا نصّ علي ذلك في رواية مُهنّا وأبي الحارث^(١٦٩). ولذا ردّ ابن تيمية هذه الرواية؛ إذ قال الزركشي: ”ردّ أبو العباس هذه الرواية، وقال: ليس في كلام أحمد ما يدل عليها، وإنما المنصوص عنه في رواية الجماعة: أن قريشاً بعضهم لبعض أكفاء، قال: وذكر ذلك ابن أبي موسى^(١٧٠)، والقاضي في خلافه، وحكى رواية مُهنّا: ”قريشٌ أكفاءً بعضهم لبعض، والعرب أكفاءً بعضهم لبعض، وموالي القوم منهم“. قال أبو العباس: ومن قال: إن الهاشمية لا تتزوج بغير هاشمي، بمعنى: أنه لا يجوز فهو مارقٌ من دين الإسلام؛ إذ قصة تزويج الهاشميات من بنات النبي ﷺ وغيرهنّ بغير الهاشميين ثابتٌ في السنّة ثبوتاً لا يخفى، فلا يجوز أن يحكى هذا خلافاً في مذهب أحمد وليس في لفظه ما يدلُّ عليه“^(١٧١). ثم عقب على ذلك الزركشي فقال: ”قلت: كذلك حكى القاضي الرواية في الروايتين - على نحو ما في الخلاف - وصحّحها، وحكى ابن عقيل في التذكرة المسألة على ثلاث روايات، فجمع طريقي شيخه في ”الجامع“ وفي ”الخلاف““^(١٧٢).

الفصل الخامس

نقل الروايات عن غير الحنابلة

تقدم أنّ الإمام أحمد - لا سيما بعد محنته وما تحمله في سبيلها - قد ذاع اسمه في كل البقاع الإسلامية مقروناً بعلم الدين في فروعها كلها، سواء أكان يتصل بالعقيدة أم بالحديث أم بالفقه، وقد عمّر بعد الحنة أكثر من عشرين سنة، فاعتبره الناس إمامهم، يرجعون إليه في الأمور التي يتلون بها ويريدون أن يعرفوا حكمها؛ ولذا عُني العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم عند عرضهم لمسائل العلم بالنظر في أقوال الإمام أحمد، واجتهدوا في استنباط مذهبه، ولقد كان ذلك سبباً في الغلط على الإمام أحمد وعلى مذهبه، لا سيما عند الذين لم يقفوا على ألفاظ

الإمام ولم يخبروا أصوله. ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "...نقل الفقه إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه، وإلا فقد يقع في الغلط كثيراً" (١٧٣).

وقد قرر ابن تيمية هذه القاعدة عند موازنته بين مرويات الإمام أحمد في العراق ومروياته في خراسان فيقول: "...وهؤلاء العراقيون [يعني: المرؤذي والخلال وصاحبه وابن بطنة وأمثالهم] أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان... ولهذا صنف عبد الله بن عطاء الإبراهيمي (١٧٤) كتاباً فيمن أخذ عن أحمد العلم فذكر طائفة منهم أبو بكر الخلال وظن أنه أبو محمد الخلال (١٧٥) شيخ القاضي أبي يعلى وأبي بكر الخطيب، فاشتبه عليه هذا بهذا" (١٧٦).

ومن هنا فإن أصحاب الإمام أحمد هم أقدر الناس على معرفة مذهبه، وأبصرهم بما يصح عنه، وأما غيرهم فمهما جل قدرهم فإنهم أكثر عرضة للوهم والغلط فيما ينسبونه إلى الإمام أحمد، ولنضرب المثال في هذا بما وقع من الإمام الجليل الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي رحمه الله (١٧٧)؛ حيث يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "...كان بين أبي الحسن التميمي (١٧٨) وبين القاضي أبي بكر الباقلاني (١٧٩) من المؤدّة والصحة ما هو معروف مشهور؛ ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنّفه في مناقب الإمام أحمد - لما ذكر اعتقاده - اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبدالواحد بن أبي الحسن التميمي، وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه؛ وجعل يقول: "وكان أبو عبدالله". وهو بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده" (١٨٠).

ومن عجب أن بعضاً من الخنايلة لشدة حرصهم على جمع آثار الإمام أحمد صاروا في بعض الأحيان يروون مذهب إمامهم عن غيرهم، وهم وإن انتقدوا بعض هذه المرويات في بعض كتبهم أحياناً، إلا أنهم سكتوا عنها في أحيان أخرى في أكثر كتبهم، بل ربما لم يبينوا سند هذه الرواية أصلاً.

أمثلة تطبيقية

المسألة الأولى: عدّة من ارتفع حيضها لعارضٍ من مرضٍ أو نفاسٍ أو غيره

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - في عدّة المرأة إذا ارتفع حيضها لعارضٍ من مرضٍ أو رضاعٍ أو نفاسٍ أو غيره. فنقل عنه أربع روايات^(١٨١):

الرواية الأولى: أنّها تنتظر عود الحيض، فتعتد به - ولو طال ذلك - إلا أن تصير آيسة فتعتد عدّة آيسة حينئذ. نصّ عليها في رواية صالح؛ حيث نقل: "...إذا كانت تدري ما الذي رفع حيضها، أو كانت مريضةً فارتفع حيضها، أو كانت ترضع فارتفع حيضها، فعدّة هذه بالحيض وإن تناول بها"^(١٨٢)، وكذا نصّ عليها في رواية حرب، وأبي داود، والكوسج^(١٨٣). ونقلها: في شرح الزركشي والإنصاف من رواية أبي طالب والأثرم، وساق في المغني لفظ رواية الأثرم.

وبهذه الرواية جزم الأكثر، وعليها المذهب عند المتأخرين^(١٨٤).

الرواية الثانية: أنّها تنتظر عود الحيض فتعتد به، وإلا تتربص سنة. انفرد بذكرها عن الإمام أحمد: محمد بن نصر المروزي^(١٨٥) في كتابه: "اختلاف العلماء"^(١٨٦)، ولا ريب عندي أن محمد بن نصر - مع إمامته في معرفة اختلاف العلماء - قد أخطأ في نقل هذه الرواية عن الإمام، ويؤيد ذلك أنه لما ذكر العلماء الذين قالوا: "تنتظر عود الحيض، فتعتد به ولو طال ذلك" لم يذكر الإمام أحمد فيهم، مع أن هذا القول هو الرواية المشهورة عن الإمام كما تقدم. ومع ذلك فقد نقل ابن مفلح في الفروع والمرداوي في الإنصاف هذه الرواية عن محمد بن نصر المروزي دون نقد وتمحيص لها.

الرواية الثالثة: أنّها تعتد سنة. نصّ عليها في رواية ابن هانئ؛ حيث قال: "قلت لأبي عبد الله: امرأة اعتدت مرةً بحيضة، ثم ارتفعت حيضتها، هل تعتدّ بالحيض أو تعتدّ بالشهور؟ قال: إذا كانت ممن تحيض لم تعتدّ بالشهور، إلا أن تكون امرأةً ارتفعت حيضتها من مرضٍ أو نفاسٍ، فإذا ارتفعت حيضتها اعتدّت سنةً"^(١٨٧).

الرواية الرابعة: أنَّها تعدد ثلاثة أشهر. نقلها في الفروع والإنصاف من رواية حنبل.

المسألة الثانية: الاستثناء في الطلاق والعتاق

قال الخرقى: "إذا استثنى في الطلاق والعتاق فأكثر الروايات عن أبي عبد الله: أنه توقف عن الجواب" (١٨٨)، وعلّق على ذلك صاحب الإنصاف فقال: "ممن نقل ذلك: عبد الله وصالح وإسحاق (١٨٩) وابن هانئ (١٩٠) وأبو الحارث والفضل بن زياد وإسماعيل بن إسحاق". قلت: وكذا نقل التوقف أيضاً حرب (١٩١).

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في صحة الاستثناء في الطلاق والعتاق، فنقل عنه أربع روايات (١٩٢):

الرواية الأولى: أن الاستثناء لا يصح، فيقع الطلاق والعتاق، قال في المغني (١٩٣): "نصّ

عليه أحمد في رواية جماعة"، قال في الإنصاف: "منهم: ابن منصور وحنبل والحسن بن ثواب وأبو النصر والأثرم وأبو طالب". وبهذه الرواية قطع الأكثر حتى نقل في المبدع عن زاد المسير (١٩٤) قوله: "لا تختلف الرواية فيه". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين (١٩٥).

الرواية الثانية: أن الاستثناء يصح فلا يقع الطلاق ولا العتاق. قال الزركشي: "وحكى

أبو محمد رواية أخرى عن أحمد رحمه الله بصحة الاستثناء في الطلاق والعتاق". قلت: قد جزم الموفق في الكافي والمقنع والهادي بالرواية الأولى، ولم يقطع في المغني بنسبة القول بصحة الاستثناء رواية عن الإمام، بل قال: "وعن أحمد ما يدل على أن الطلاق لا يقع، وكذلك العتاق" (١٩٦). ففي نسبة هذه الرواية إلى الإمام أحمد رحمه الله نظر، لا سيما وأنّ أحداً ممن تقدم على الموفق لم يذكرها.

الرواية الثالثة: أن الاستثناء يصح في العتق دون الطلاق. قال في الهداية: "حكى عن أحمد

بعض الشافعية: أنه يقع العتاق ولا يقع الطلاق". قال في الزركشي وابن اللحام وصاحب الإنصاف: "هو: أبو حامد الاسفراييني (١٩٧) ومن تبعه".

وقد حكى الموفق في المقنع هذه الرواية بصيغة التمريض فقال: "وحكى عنه: أنه يقع

العتق دون الطلاق". غير أن الأكثر عدواً هذه الرواية من الغلط على الإمام؛ ولذا قال في الحرر: "ولا يصح عن أحمد التفرقة بينهما في ذلك". ونقل صاحب المبدع عن أبي الخطاب في الانتصار: "...ولقد أبطل في حكاية ذلك عنه"، وقال ابن اللحام: "...هذا لا يثبت عن الإمام أحمد، ذكره المحققون من الأصحاب؛ منهم: القاضي في خلافه وصاحب الحرر وغيرهما؛ فإن مأخذ هذا من كلام الإمام أحمد ما روى عنه الميموني: أنه إذا قال لامرأة: أنت طالق يوم أتزوجك إن شاء الله، ثم تزوجها، لم يلزمه شيء. ولو قال لأمة: أنت حرة يوم أشتريك إن شاء الله تعالى، ثم اشتراها، صارت حرة. فظن من لا خبرة له بأصول الإمام أحمد أنه فرّق لأجل الاستثناء. وإنما فرّق بين الطلاق والعتاق لأجل التعليق قبل الملك؛ فإن نصوصه بالتفريق بينهما؛ فيصح تعليق العتق على الملك دون تعليق الطلاق على التّكاح، وهذا النصُّ من جملتها" (١٩٨).

الرواية الرابعة: أن الاستثناء يصح في الطلاق دون العتاق. وهي عكس الرواية الثالثة. ولم يحكها غير فخر الدين بن تيمية في: "ترغيب القاصد"، ونقلها عنه في الفروع والمبدع والإنصاف. فقال في المبدع: "عكس في الترغيب هذه الرواية، وقال: "يا طالق إن شاء الله" أولى بالوقوع".

الفصل السادس

المصنّفات غير المحرّرة والنسخ السقيمة

وصف الأصحاب بعض المصنّفات أنها غير محرّرة، وأنها تنفرد بنقل غرائب لا توجد في غيرها بل تعارضها، ولذا قرروا أنه لا يعتمد عليها في النقل. وقد يقع كذلك الغلط في نقل الروايات عن بعض الكتب الحررة متى كان الاعتماد في النقل عنها على نسخة غير مصححة أو سقيمة كثيرة الأخطاء. وقد نُقلت عن هذه المصنّفات وهذه النسخ جملة روايات تفردت بها، لا سيما في الكتب

التي عُنيت بجمع الروايات؛ كالفروع والإنصاف وغيرهما، فكان ذلك من أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله.
وأمثل هنا بمثالين؛ أولهما: في المصنّفات غير الحررة، والثاني: في النسخ السقيمة، فإليك هما:

أمثلة تطبيقية

المثال الأول: كتابا الرعاية الصغرى والكبرى

وصف الأصحاب كتابي الرعايتين الصغرى والكبرى لابن حمدان بأتهما غير محررين؛ فقال ابن رجب: "فيها نقولٌ كثيرة جداً، لكنها غير محررة"^(١٩٩)، وقال ابن بدران: "حشاهما بالروايات الغريبة التي لا تكاد توجد في الكتب الكثيرة... وبالجملة فهذان الكتابان غير محررين"^(٢٠٠). ونذكر فيما يلي أمودجين من ذلك:

أولاً: قال ابن مفلح رحمه الله عند الكلام في باب زكاة الزروع والثمار: "...ولا يستقر الوجوب إلا بجعله في الجرين والبيدر. وعنه: بتمكّنه من الأداء - كما سبق في كتاب الزكاة - للزوم الإخراج إذا وفاقاً؛ فإنه يلزم إخراج زكاة الحبّ مصفّى والتمرّ يابساً وفاقاً. وفي الرعاية: "وقيل: يجزى رطبه، وقيل: فيما لا يتمر ولا يُزبّب"، كذا قال. وهذا وأمثاله لا عبرة به، وإنما يؤخذ منهما [قال ابن بدران: أي من الرعايتين] بما انفرد به التصريح. وكذا يُقيد [قال ابن بدران: يعني: ابن حمدان] في موضع الإطلاق، ويُطلق في موضع التقييد، ويسوى بين شيئين المعروفين بالافتراق بينهما وعكسه، فلهذا وأمثاله حصل الخوف من كتابيه وعدم الاعتماد عليهما"^(٢٠١).

ثانياً: قال الزركشي رحمه الله في حدّ القذف: "...تقدم أنّ من شرط وجوب الحدّ: إسلام المقذوف وحرّيته... فمتى عُدم واحدٌ من هذه انتفى الوجوب، وإذا يؤدّب زجرًا عن عرض المعصوم، وكفًا له عن أذاه. وعن أحمد: لا يؤدّب لقذف كافر. والأول المذهب بلا ريب. ولا عبرة بإيراد ابن حمدان في الكبرى: المذهب الثاني؛ جعل الأول قويا"^(٢٠٢).

والحق فيما استدركه الزركشي على ابن حمدان؛ فإنَّ الخلال قد عقد باباً في جامعه أسماءه: "من قذف يهودياً أو نصرانياً"، وختم الباب بقوله: "...قد روى هذه المسألة عن أبي عبد الله أرجح من عشر أنفس؛ فقال بعضهم: ليس عليه حدٌ. وقال محمد بن موسى: ليس عليه شيء، ولم يتابعه على هذه اللفظة أحدٌ. وقال ستُّ أنفسٍ عن أبي عبد الله: إنَّ عليه أدباً، واحتجَّ بنفسي الفريفة وإشاعة الفاحشة. والعملُ عليه من قول أبي عبد الله: إنَّ عليه أدباً" (٢٠٣).

المثال الثاني: نسخة القاضي أبي يعلى من كتاب: مسائل حرب

حظي كتاب: "مسائل حرب الكرمانى" بإجلال وتقدير العلماء بوجه عامٍّ والحنابلة بوجه خاصٍّ، فمنهم ابن القيم رحمه الله حيث يقول: "...حرب الكرمانى صاحب أحمد وإسحاق رحمه الله تعالى، وله مسائل جليلة عنهما" (٢٠٤)، وكذا قال الذهبي: "مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة" (٢٠٥). وقد وقفت أثناء عملي على تحقيق قطعة من هذا السفر النفيس (٢٠٦) على جملة مما وقع من الغلط في النقل عن "مسائل حرب". وأمثلة هنا على ذلك ببعض ما وقع فيه القاضي أبو يعلى من خطأ في نقل الروايات عن مسائل حرب بسبب سوء نسختها التي عنده، فمن ذلك ما يلي:

أولاً: قال شيخ الإسلام رحمه الله في المناسك: "...قال حرب: سألت أحمد، قلت: فإن رمى جمره العقبة من فوقها؟ قال: لا ولكن يرميها من بطن الوادي ... وذكر القاضي عن حرب عن أحمد: لا يرمي الجمره من بطن الوادي ولا يرمي من فوق الجمره ... [ثم قال رحمه الله:] وهذا غلط على المذهب منشؤه الغلط في نقل الرواية، وقد ذكر القاضي - في موضع آخر - المذهب كما حكيناه؛ ولعل سببه أن النسخة التي نقل منها رواية حرب كان فيها غلط؛ فإنني نقلت رواية حرب من أصل متقن قديم من أصحِّ الأصول، وكذلك ذكرها أبو بكر في الشافي" (٢٠٧).

ثانياً: قال الحافظ ابن رجب في قواعده: "...لو جرحَ عبداً ثم أُعتقَ ثم مات. فهل يُضمن

بقيمته أو بديته؟ على روايتين. نقل حنبل عن أحمد: يضمه بقيمته لا بالدية... ونقل ابن منصور عنه فيمن ضرب بطن أمة فأعتقت ثم أسقطت جنباً حياً ثم مات: هو حرٌ وعليه ديتة... [ثم قال:] تنبيه: ذكر القاضي في خلافه أن الضمان بدية الحرّ نقلها حرب عن أحمد. وتبعه صاحب الخمر، وزاد: أن للسيد منها أقلّ الأمرين. ولم ينقل حرب شيئاً من ذلك، وإنما نقل أنه ذكر له قولُ الزهري: يضمه بقيمة مملوك، فقال: ما أدري كيف هذا، ولم يجب فيه بشيء. وهذا يدلُّ على أنه أنكر ضمانه بالقيمة، وإنما نقل ابن منصور عن أحمد: أنه يضمه بدية حرّ كاملة؛ باللفظ الذي زعم القاضي أن حرباً نقله،^(٢٠٨).

ثالثاً: قال ابن رجب أيضاً: "الزرع النابت في أرض الغير بغير إذن صحيح أقسام... القسم الثالث: أن يزرع بعقد فاسدٍ من له ولاية العقد - كالمالك والوكيل والوصي والتأخر - إما بمزارعةٍ فاسدةٍ أو بإجارةٍ فاسدةٍ. فقال الأصحاب: الزرع لمن زرعه وعليه لرب الأرض أجره مثله. وذكر القاضي في خلافه أن أحمد نصَّ عليه في رواية حرب في البيع الفاسد، وإنما رواية حرب في الغرس"^(٢٠٩).

الفصل السابع

أخطاء النقل في المصنّفات المحرّرة

تقدم في الفصل السابق أن من أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد: المصنّفات غير المحرّرة التي حذر الأصحاب من الاعتماد عليها؛ ومثلنا لذلك بكتابي الرعاية الصغرى والرعاية الكبرى لابن حمدان؛ حيث يقول ابن مفلح: "... وإنما يؤخذ من الرعايتين بما انفرد به التصريح. وكذا يُقيّد ابن حمدان في موضع الإطلاق، ويُطلق في موضع التقييد، ويسوي بين شيئين المعروفين بالفرق بينهما وعكسه، فلهذا وأمثاله حصل الخوف من كتابيه وعدم الاعتماد

عليهما^(٢١٠)، ورحم الله ابن تيمية حيث يقول: "...الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمثلتهم في نقل الشريعة... ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ..."^(٢١١).

غير أنه قد يكون الكتاب محرراً معتمداً ونسخته مصححة، بيد أن الخطأ في نقل الرواية قد وقع من قبل المصنّف؛ إذ قد يتطرق الخطأ في ضبط السطور كما يتطرق الوهم إلى حفظ الصدور. وقد يقع الوهم أو الخطأ في نقل الروايات من فطاحل العلماء المحققين، ثم يتابعهم من بعدهم من العلماء في نقل ذلك، فتختلف بذلك حينئذ الرواية عن الإمام. ولا يكاد يسلم من ذلك كتابٌ مهماً جلّ قدر مؤلفه وعلت منزلته. ونحن نذكر في هذا الفصل نماذج مما وقع في بعض المصنفات المحررة من الخطأ في نقل الروايات مما أدى إلى اختلاف الرواية عن الإمام أحمد.

أمسلة تطبيقية

المثال الأول:

ما وقع من القاضي أبي يعلى في كتابه: "المجرد"، ومن الشريف ابن أبي موسى^(٢١٢) في كتابه: "الإرشاد" من الخطأ في النقل عن رواية الكوسج. حيث قال إسحاق بن منصور في مسائله: "قلت: رجل باع ثوباً. فجاء رجل فأقام البينة أنه اشتراه بمائة، وأقام الآخر البينة أنه اشتراه بمائتين، والبائع يقول: بعته بمائتين، والثوب في يد البائع بعد؟ قال [يعني: سفيان]: المتبايعان بالخيار، إن شاء أحدهما أخذ النصف بمائة والآخر بخمسين، وإن شاء ردّاه. فإن كان الثوب في يد أحدهما، ولا يُدرى أيهما اشترى أولاً؟ قال [يعني: سفيان]: هي للذي في يديه. قال أحمد: ليس قول البائع بشيء، يُقرع بينهما، فمن أصابته القرعة فهو له بالذي ادعى أنه اشتراه به. قلت: فإن كان الثوب في يد أحدهما، ولا يُدرى أيهما اشترى أولاً؟ قال: لا ينفعه ما في يديه، إذا كان مُقرراً أنه اشتراه من فلان يُقرع بينهما. قلت: فإن أقاما جميعاً البينة أنه أول؟ قال: يُقرع بينهما إذا كان مُقرراً أنه اشتراه من فلان ولا ينفعه ما في يديه..."^(٢١٣).

وقد وقع الخطأ في نقل هذه الرواية من الإمامين الجليلين: القاضي والشريف ابن أبي

موسى كما تقدم؛ إذ نبه عليه ابن رجب فقال: "والعجب أن القاضي في "المجرد" حكى هذا النص عن أحمد، وذكر أنه أجاب بقسمة الثوب بينهما نصفين! ثم تأوله على أنه كان في أيديهما! وإنما أجاب أحمد فيه بالقرعة، كما ذكرناه. وإنما الجيب بالقسمة سفيان الثوري؛ فإن إسحاق بن منصور يذكر لأحمد المسألة وجواب سفيان فيها، فيجيبه أحمد عنها بعد ذلك بالموافقة أو بالمخالفة، فربما يشبهه جواب أحمد بجواب سفيان. ووقع ذلك للقاضي كثيراً فلينبه لذلك، وليراجع كلام أحمد من أصول مسائل ابن منصور. ووقع في "الإرشاد"^(٢١٤) لابن أبي موسى في هذه المسألة كما وقع للقاضي؛ فإنه نقل عن أحمد: أنه إذا كان الثوب في يد البائع فهو بينهما نصفين، وإن كان في يد أحدهما أفرع بينهما. وهو وهم أيضاً"^(٢١٥).

المثال الثاني:

ما وقع من غلام الخلال والقاضي أبي يعلى وابن أبي موسى، من الخطأ في النقل عن رواية الكوسج أيضاً. حيث قال إسحاق بن منصور في مسأله: "قلت: سئل سفيان عن رجل تزوج امرأة على خادم، ثم زوجه غلامه، فولدت أولاداً، وطلق امرأته قبل أن يدخل بها؟ قال: لها نصف قيمتها وقيمة ولدها. قال أحمد: جيد. قال سفيان: فإن أعتقها قبل أن يدخل بها لم يجز له ذلك. قال أحمد: لا يجوز عتقه؛ لأنه حين تزوجها وجبت الجارية لها..."^(٢١٦). وقد فهم القاضي أن الزوج يرجع على مطلته بنصف القيمة في الأم وفي الولد، وقال: "...فظاهر هذا أنه لم يحكم لها بملك جميعه؛ لأنه جعل لها نصف الثمنا..."^(٢١٧).

وقد خطأ ابن رجب هذا فقال: "اختلف أصحابنا في معنى هذه الرواية على طريقين: أحدهما، وهو مسلك القاضي: أنها تدل على أن الزوجة إنما ملكت بالعقد نصف الصداق، فيكون لها نصف ثمنه. وجعل قوله: "وقيمة ولدها" مجروراً بالعطف على قوله: "نصف قيمتها"، أي: ونصف قيمة ولدها... وهذا المسلك ضعيف جداً؛ وفي تمام النص ما يبطله؛ وهو قول أحمد: "فإن أعتقها قبل أن يدخل بها لا يجوز عتقها؛ لأنها من حين تزوجها وجبت لها الجارية" وهذا تصريح بأنها ملكت الأمة كلها بالعقد؛ إذ لولا ذلك لعنت نصفها بالملك، وسرى عتقها إلى الباقي مع اليسار. وكذلك سلك أبو بكر في زاد المسافر وابن أبي موسى^(٢١٨) في تخريج هذا

النص وبنياه على أن المرأة لم تملك بالعقد إلا النصف... والطريق الثاني في معنى الرواية: أنها تدل على أن التَّماء المنفصل يرجع به الزوج بالفرقة تبعاً للأصل. وهذا مسلك جماعة؛ منهم: صاحب المحرر...»^(٢١٩).

المثال الثالث:

ما وقع من الخطأ في نقل رواية إسحاق بن منصور أيضاً من الإمام محمد الدين أبي البركات في كتابه "المحرر"، حيث قال في كتاب الشهادات: "من أتى برجل وامرأتين أو شاهد ويمين فيما يوجب القود، لم يثبت به قود ولا مال. وعنه: يثبت المال إن كان المجني عليه عليه عبداً، نقلها ابن منصور"^(٢٢٠). وقد نقل ابن رجب عن أبي البركات هذا النص، ثم تعقبه فقال: "...لو شهد رجل وامرأتان بقتل عبد عبداً عمداً، فهل يثبت بذلك غرم قيمة العبد دون القود؟ على روايتين حكاهما صاحب المحرر، وذكر أن رواية وجوب القيمة رواها ابن منصور. وتأملت رواية ابن منصور، فإذا ظاهرها أن القاتل كان حراً، فلا تكون جنايته موجبة للقود، فلا تكون المسألة من هذا القبيل بل من نوع آخر..."^(٢٢١).

المثال الرابع:

ما وقع من الإمام أبي الخطاب الكلوزاني في كتابه: "الهداية" من الخطأ في نقل رواية مهنأ، حيث قال في كتاب اللقطة: "إذا التقط ما لا يمكن بقاؤه كالطيخ والبطيخ؛ [عرّفه بقدر ما يخاف فساده]^(٢٢٢). ثم هو بالخيار بين بيعه وحفظ ثمنه على مالكة، وبين أكله وعليه قيمته لمالكة. فإن لم يعرف له مالكا تصدق بالقيمة. وروى عنه مهنأ: أنه يبيعه إن كان يسيراً وإن كان كثيراً رفعه إلى السلطان"^(٢٢٣). وقد تتبع المجد ابن تيمية أبا الخطاب فيما نقله، حيث قال ابن رجب: "...ذكر أبو الخطاب رواية أخرى: أنه إن كان يسيراً باعه وتصدق به، وإن كان كثيراً رفعه إلى السلطان. وقال: نقلها مهنأ، ورواية مهنأ إنما هي فيمن باع من رجل شيئاً ثم مات المشتري قبل قبضه وخشي البائع فساده. وهذا مما له مالك معروف، ويمكن الاطلاع على معرفة ورثته. فليست المسألة. نبه على ذلك الشيخ محمد الدين رحمه الله"^(٢٢٤).

المثال الخامس:

ما وقع في كتاب "التبصرة"^(٢٢٥) من الخطأ في النقل عن الإمام في مسألة: نفقة المبتوتة الحامل؛ حيث قال ابن مفلح: "يلزم لرجعية نفقة وكسوة وسكنى كزوجة، وكذا لكل بائن حامل، نصّ عليه... وفي [الموجز]^(٢٢٦) والتبصرة رواية: لا يلزمه. وهي سهو"^(٢٢٧). قلت: لا ريب عندي في ذلك؛ فإنّ ابن أبي يعلى قال: "لا تختلف الرواية في المرأة إذا بانت عن نكاح وكانت حاملاً، لها النفقة - يوماً بيوم - قبل أن تضع"^(٢٢٨). وقد نصّ الإمام أحمد على هذا في رواية حرب، وأبي داود، وابن هانئ^(٢٢٩). وقد قال ابن رجب: "يجب نفقة الحمل على الأب وإن كانت أمة لا نفقة لها كالبائن بالاتفاق"^(٢٣٠)، وقال في الإنصاف: "هذا المذهب بلا نزاع في الجملة"^(٢٣١). والمسألة من مسائل الإجماع كما قال في المغني^(٢٣٢).

الفصل الثامن

الخطأ في التخریج

تقدم أنّ أكثر الأصحاب قد اجتهدوا في كثير من المسائل في تخریج الروايات عن الإمام قياساً على ما نصّ على حكمه من المسائل^(٢٣٣)؛ يقول ابن بدران: "من تصفح كتب المتقدمين في مذهب الإمام أحمد يرى وقوع النقل والتخریج في كثير من المسائل..."^(٢٣٤). ولا غرابة أنّ الخطأ لم يقتصر وقوعه على نقل الروايات المنصوصة، بل وقع أيضاً في التخریج عليها. وقد كان ذلك الخطأ سبباً لاختلاف الرواية في كثير من المسائل التي يتنازعها أصلاً أو أكثر.

أمثلة تطبيقية

المثال الأول: وجوب الإمساك على من أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان

لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله أنّه إن طهرت الحائض والنفساء أو قدّم المسافر أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء النهار لم يجر عليهم جميعاً قضاء ذلك اليوم.

واختلفت الرواية عنه في وجوب الإمساك عليهم على روايتين؛ أحدهما وجوبه أيضاً. وكذا لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله أنه إن قامت البيّنة برؤية في أثناء النهار لزمهم جميعاً قضاء ذلك اليوم. واختلفت طرق الأصحاب في وجوب الإمساك عليهم، فنقل بعض الأصحاب عنه في ذلك روايتين^(٢٣٥):

الرواية الأولى: أنه يلزمه الإمساك. وقد جزم بهذه الرواية كثير من الأصحاب فلم يذكروا خلافاً، وقال المرداوي: "هذا المذهب وعليه الأصحاب"^(٢٣٦)، والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين^(٢٣٧).

الرواية الثانية: أنه لا يلزمه الإمساك. وقد خرّجوا هذه الرواية على اختلاف الرواية عنه في الحائض والنفساء إن طهرت والمسافر إن قدم والصبي إن بلغ والكافر إن أسلم في أثناء النهار، حيث قال أبو الخطاب: "... إن طهرت الحائض والنفساء وقدم المسافر وقامت البيّنة بالرؤية في أثناء النهار لزمهم القضاء رواية واحدة، وفي وجوب الإمساك روايتان"^(٢٣٨)، وقد تابع أبا الخطاب في التسوية بين هذه المسائل جماعة؛ منهم السامري وصاحب الرعاية وغيرهما. غير أن ابن قدامة لم ير التسوية بين هذه المسائل في حكم الإمساك، وخطأ أبا الخطاب في نقله رواية عدم وجوب الإمساك على من أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان فقامت البيّنة بالرؤية؛ حيث قال: "إذا أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان، فقامت البيّنة بالرؤية، لزمه الإمساك والقضاء في قول عامة الفقهاء، إلا ما روي عن عطاء أنه قال: يأكل بقية يومه. قال ابن عبد البر: لا نعلم أحداً قاله غير عطاء. وذكر أبو الخطاب ذلك رواية عن أحمد، ولا أعلم أحداً ذكرها غيره، وأظن هذا غلطاً؛ فإن أحمد قد نصّ على إيجاب الكفارة على من وطئ ثم كفر ثم عاد فوطئ في يومه؛ لأن حرمة اليوم لم تذهب فإذا أوجب الكفارة على غير الصائم لحرمة اليوم فكيف يبيح الأكل! ولا يصح قياس هذا على المسافر إذا قدم وهو مفطر وأشباهه؛ لأن المسافر كان له الفطر ظاهراً وباطناً، وهذا لم يكن الفطر له في الباطن مباحاً، فأشبهه من أكل يظن الفجر لم يطلع وقد كان طلع"^(٢٣٩).

قلت: يؤيد ما ذكره الموفق أن شيخ أبي الخطاب القاضي أبا يعلى لم يذكر خلافاً في

مسألة من أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان، فقامت البينة بالرؤية، وإنما ساق الخلاف في المسافر والحائض ونحوهما؛ إذ قال: "نقل حنبل: إذا قدم في بعض النهار أمسك عن الطعام وقضى ذلك اليوم. فظاهر هذا وجوب الإمساك^(٢٤٠)... أصله: ثبوت الهلال يوم الشك؛ لو ثبت يوم الشك أن الهلال كان بالأمس لزمه الإمساك بقية النهار... ونقل الأثرم: إذا قدم مفطراً ينبغي أن يتوقى الأكل في الحضر وكذلك الحائض، وكذلك نقل ابن منصور: "إذا قدم مفطراً وقد طهرت امرأته من حيضها ما أحب أن يغشاها"^(٢٤١). فظاهر هذا أن الإمساك على طريق الاستحباب لا على طريق الوجوب^(٢٤٢)؛ لأن كل من لم يلزمه الإمساك أوله ظاهراً وباطناً لم يلزمه إمساك آخره، كالمسافر إذا استدام السفر. وكذلك يتخرج في الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار، والكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق هل يلزمهم الإمساك بقية اليوم؟ على روايتين، وكذلك المريض إذا برئ وقد أكل والصبي إذا بلغ وقد أكل هل يلزمهما الإمساك؟ على روايتين..."^(٢٤٣).

المثال الثاني: تعليق الطلاق على النكاح

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في انعقاد الطلاق إذا علقه على النكاح، فنقل عنه روايتان^(٢٤٤):

الرواية الأولى: أن تعليق الطلاق على النكاح لا يصح ولو عين أو وقت، فلو قال: إن تزوجت فلانة إلى شهر فهي طالق، لم تطلق إن تزوجها، وكذا لو عمم أو لم يوقت. قال في الهداية والمغني والزركشي: "هذا المشهور". وقال في القواعد: "المذهب المنصوص عن أحمد أنه لا يصح". قلت: نص عليه في رواية حرب، فقال: "سمعت أحمد بن حنبل يقول في الطلاق قبل النكاح إذا وقت قال: إن تزوجها لم يفرق بينهما. وإن لم يتزوجها فليتزوج غيرها. فهو أحب إليه... وسمعت أحمد أيضاً يقول في الطلاق قبل النكاح: وقت أو لم يوقت فهو واحد. ومذهبه: إذا تزوج أن لا يفارقها، وإن لم يتزوج فأن يتزوج غيرها هو أحب إليه. وإن خاف على نفسه فتزوجها فلا بأس"^(٢٤٥).

وكذا نص عليها في رواية عبد الله، وصالح، والكوسج^(٢٤٦). ونقلها أيضاً أبو داود، وابن

هانئ^(٢٤٧)، ونقلها القاضي في الروايتين من رواية: أبي طالب وأبي الحارث والمروذي. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين^(٢٤٨).

الرواية الثانية: أن تعليق الطلاق على النكاح يصح فمتى تزوج وقع الطلاق. وهذه الرواية ساقها أكثر الأصحاب على صيغة الترميض؛ فقالوا: "روي عن أحمد ما يدل على وقوع الطلاق"، وقال الموفق: "قال أبو بكر في كتاب "الشافئ": لا يختلف قول أبي عبدالله أن الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع..."^(٢٤٩).

فهذه الرواية من تخريج الأصحاب؛ ولذا قال في القواعد: "...المذهب المنصوص عن أحمد أنه لا يصح... و اختلفت الرواية عنه فيمن حلف لزوجته أن لا يتزوج عليها بتعليق طلاق من يتزوج عليها بنكاحها هل يصح أم لا؟ على روايتين؛ لأن هذا فيه حق للزوجة، فيصير مقصوداً كما لو شرط أن لا يتزوج عليها، فمن الأصحاب من خصَّ الخلاف بهذه الصورة ولم يخرج، ومنهم من خرج في الكل روايتين".

وكذا صنع قبله أبو الخطاب في الهداية، فقال بعد ذكره الرواية الأولى: "...ونقل عنه ما يدل على أنها تطلق، فقال: "إذا قال لزوجته: إن تزوجت عليك بفلانة فهي طالق، فتزوج بها، طلقت"، وكذلك نقل عنه: "إذا قال لأتمته عقيب عتقها: إن تزوجتك فأنت طالق. أنها تطلق إذا تزوجها". قال بعض أصحابنا: هذا خاص فيمن كان له عليها ملك، والظاهر خلاف هذا".

قلت: لعل الصواب ما عراه أبو الخطاب لبعض الأصحاب من عدم التخريج والتفريق بين المسألتين؛ فإن الإمام أحمد قد نصَّ عليه وفرَّق بين الصورتين في رواية ابن هانئ؛ حيث سأل بعد أن نقل عن الإمام هذه المسألة: "قلت لأبي عبدالله: أليس هذا بمنزلة الرجل يطلق قبل أن يملك؟ قال: لا، ليس هذا مثل هذا؛ هذا قد وطنها، والذي يطلق قبل أن يملك لم يطأها"^(٢٥٠).

المثال الثالث: ما ينتقض به عهد الذمي

طريقة أكثر الأصحاب^(٢٥١) أن الذمي إن امتنع من بذل الجزية أو التزام أحكام الملة انتقض عهده بلا خلاف. أما إن تعدى على مسلم بقتل أو قذف أو زنى أو قطع طريق أو

تجسس أو إيواء جاسوس، أو ذَكَرَ اللهُ تعالى أو كتابه أو رسوله بسوءٍ ففي انتقاض عهده بذلك روايتان:

الرواية الأولى: ينتقض عهده، سواء شُرِطَ عليه أو لم يُشرط.

الرواية الثانية: لا ينتقض عهده بذلك ما لم يُشترط عليهم، لكن يقام عليه الحد فيما

يوجبه.

لكنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم يرتض هذه الطريقة؛ إذ لم يرتض القول باختلاف الرواية في نقض عهد من ذَكَرَ اللهُ تعالى أو كتابه أو رسوله بسوءٍ، حيث قال: "... أقوال أحمد كلها نصٌّ في وجوب قتله، وفي أنَّه قد نقض العهد وليس عنه في هذا اختلاف. وكذلك ذكر عامة أصحابه متقدمهم ومتأخرهم لم يختلفوا في ذلك. إلا أنَّ القاضي في: "المجرد" ذكر الأشياء التي يجب على أهل الذمة تركها وفيها ضرر على المسلمين وآحادهم في نفسٍ أو مالٍ؛ وهي: الإغارة على قتال المسلمين، وقتل المسلم والمسلمة، وقطع الطريق عليهم، وأن يؤوي على المسلمين جاسوساً، وأن يعين عليهم بدلالة؛ مثل أن يكتسب المشركين بأخبار المسلمين، وأن يزني بمسلمة أو يصيها باسم نكاح، وأن يفتن مسلماً عن دينه. قال: "فعليه الكفُّ عن هذا، شُرِطَ أو لم يُشرط، فإن خالف انتقض عهده". وذكر نصوص أحمد في نقضها^(٢٥٢)؛ مثل نصّه في الزنى بمسلمة، وفي التجسس للمشركين، وقتل المسلم وإن كان عبداً، كما ذكر الخرقى. ثم ذكر نصّه في قذف المسلم على أنَّه لا ينتقض عهده، بل يحدُّ حدَّ القذف^(٢٥٣)، قال: "فتخرج المسألة على روايتين". ثم قال: "وفي معنى هذه الأشياء ذكره الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي... قال: "فهذه أربعة أشياء الحكم فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها، ليس ذكرها شرطاً في صحة العقد، فإن أتوا واحداً منها نقضوا الأمان، سواء كان مشروطاً في العهد أو لم يكن"... والذي عليه عامة المتقدمين ومن تبعهم من المتأخرين إقرار نصوص أحمد على حالها، وهو قد نصَّ في مسائل سبَّ الله ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع وعلى أنه يقتل، وكذلك فيمن تجسس على المسلمين أو زنى بمسلمة؛ على انتقاض عهده وقتله في غير موضع، وكذلك نقله الخرقى فيمن قتل مسلماً أو قطع الطريق.

وقد نصَّ أحمد على أنَّ قذف المسلم وسحره لا يكون نقضا للعهد في غير موضع. وهذا هو الواجب، وهو تقرير المذهب^(٢٥٤)؛ لأنَّ تخريج حكم إحدى المسألتين إلى الأخرى، وجعل المسألتين على الروايتين - مع وجود الفرق بينهما نصاً واستدلالاً، أو مع وجود معنى يجوز أن يكون مستنداً للفرق - غير جائز، وهذا كذلك...^(٢٥٥).

وقد بيَّن ابن القيم غلط تخريج الأصحاب في هذه المسألة؛ حيث أورد كلام شيخه ابن تيمية، ثم نقل كلام القاضي في: "التعليق"، ثم عقب بقوله: "...فتأمل هذه النصوص وتأمل تخريجه لها، فأحمد لم يختلف قوله في انتقاض العهد بسبَّ الله ورسوله والزنى بمسلمة، ولم يختلف نصُّه في عدم الانتقاض بقذف المسلم. فالحاق مسبة الله ورسوله بمسبة آحاد المسلمين من أفسد الإلحاق، وتخريج عدم النَّقض به من نصِّه على عدم النقص بسبَّ آحاد المسلمين من أفسد التخريج؛ وأين الضرر والمفسدة من هذا النوع إلى المفسدة من النوع الآخر! وإذا كان المسلم يقتل بسبَّ الله ورسوله والزنى مع الإحصان ولا يقتل بالقذف فكذلك الذمِّي. فالذي نصَّ عليه الإمام أحمد في الموضوعين هو محض الفقه، والتخريج باطلٌ نصاً وقياساً واعتباراً. واشتراك الصور كلها في إدخال الضرر على المسلم لا يوجب تساويها في مقدار الضرر وكيفيته، فالمسلم إذا فعل ذلك فقد أدخل الضرر أيضاً مع التفاوت في الأحكام. ثم يقال: يا لله العجب، أين ضرر الجاهرة بسبَّ الله ورسوله وكلامه ودينه على رؤوس المألَّ وقهر المسلمات - وإن كنَّ شريفات - على الزنى إلى ضرر منع دينارٍ يجب عليه من الجزية. وكذلك: أين ضرر تحريقه لمساجد المسلمين والمنابر إلى ضرر منعه لدينارٍ وجب عليه، فكيف يقتضي الفقه أن يقال: ينتقض عهده بمنع الدينار دون هذه الأمور! وأين ضرر امتناعه من قبول حكم الحاكم إلى ضرر مجاهرته بسبَّ الله ورسوله وما معه!

وطريقة أبي البركات في المحرر^(٢٥٦) في تحصيل المذهب في ذلك أصحُّ طرق الأصحاب على الإطلاق. قال: "وإذا لحق الذمي بدار الحرب مستوطناً، أو امتنع من إعطاء الجزية، أو التزام أحكام الملة، أو قاتل المسلمين انتقض عهده. وإن قذف مسلماً، أو آذاه بسحرٍ في تصرفاته لم ينتقض عهده، نصَّ عليه في رواية جماعة، وقيل: ينتقض. وإن فتنه عن دينه، أو قتله، أو قطع عليه الطريق، أو زنى بمسلمة، أو تجسس للكفار، أو آوى لهم جاسوساً، أو ذكَّر الله أو

كتابه أو رسوله بسوء انتقض عهده، نصَّ عليه، وقيل: فيه روايتان؛ بناءً على نصّه في القذف، والأصحُّ التفرقة...»^(٢٥٧).

المثال الرابع: تزويج المرأة نفسها بإذن وليها

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في صحة تزويج المرأة نفسها بإذن وليها، فنقل عنه روايتان^(٢٥٨):

الرواية الأولى: أن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها، ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت لم يصح النكاح. قال صالح: "سألته عن الرجل يجعل المرأة أمرها إليه وليس لها وليٌّ، هل يزوجه دون السلطان؟ قال أبي: لا يزوجه ولا يتزوجها إلا بإذن وليٍّ، فإن لم يكن وليٌّ فالسلطان"^(٢٥٩)، وقال ابن هانئ: "سألت أبا عبد الله عن امرأة أرادت التزويج فجعلت أمرها إلى الرجل الذي يتزوج بها وشاهدين؟ قال: هذا وليٌّ وخاطب، لا يكون هذا، والنكاح فاسد، ولكن تجعل أمرها إلى السلطان فيزوجها"^(٢٦٠). وكذا نصَّ على بطلان النكاح إن عُقد بدون وليٍّ في رواية صالح، وعبد الله، وحرب، وأبي داود، وابن هانئ^(٢٦١). والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين^(٢٦٢).

الرواية الثانية: يصح للمرأة تزويج نفسها بإذن وليها، وتزويج غيرها بالوكالة.

وهذه رواية مُخرَّجة؛ إذ قال الموفق: "...وعنه: لها تزويج أمتها ومعتقتها؛ فيُخَرَّجُ منه صحة تزويج نفسها بإذن وليها وتزويج غيرها بالوكالة"^(٢٦٣)، وعلَّق عليه المرداوي بقوله: "يعني: على رواية: أن لها تزويج أمتها ومعتقتها، وخَرَّجه أبو الخطاب في: "الهداية" والمجد في: "الحرر" وغيرهم. قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: "هذا التخريج غلط". وقال الزركشي وصاحب تجريد العناية عن هذا التخريج: "ليس بشيء" "^(٢٦٤).

وقد فصلَّ الزركشي الكلام في منع هذا التخريج فقال: "هذه الرواية أخذت من قول أحمد في رواية محمد بن الحكم: "إذا كان للمرأة جارية فأعتقتها فأرادت أن تزوجهها جعلت أمرها إلى رجل يزوجه؛ لأنَّ النساء لا يلين العقد. فإن زوَّجتها لم يفسخ النكاح". قال القاضي^(٢٦٥): "وظاهر هذا عدم الاستحباب وصحة العقد". وفي أخذ رواية من هذا نظر؛ فإنه

منع من المباشرة. ومنع من الفسخ يحتتمل أنه لوقوع الخلاف فيه، وتعلق حق الغير، مع عدم دليل قاطع في المسألة. لكن عامة المتأخرين على إثباتها رواية. قال أبو العباس^(٢٦٦): وفرق القاضي وعامة الأصحاب على هذه الرواية بين تزويج أمتها وتزويج نفسها وغيرها بأن التزويج على الملك لا يحتاج إلى أهلية الولاية؛ بدليل تزويج الفاسق مملوكته. وتبعهم هو أيضاً، وجعل التزويج غلطاً...»^(٢٦٧).

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم الرسالات.

فقد خلص الباحث من خلال هذا البحث المتواضع إلى فوائد جمّة من أبرزها ما يلي:
الأولى: إثبات وقوع الغلط والكذب في الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى. وتزييه فقه الإمام أحمد عن ما نسب إليه من روايات مستشعبة تخالف السنة وإجماع الصحابة، بل الأمة، وتعد من الغلط القبيح الفاحش على المذهب خصوصاً، وعلى الشريعة عموماً.
الثانية: أن قدرًا ليس بالقليل من المسائل التي اختلفت فيها الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله إنما يرجع اختلاف الرواية عنه فيها بسبب الغلط في النقل عنه في بعض الروايات أو بسبب الخطأ في التزويج على روايات الإمام.

الثالثة: أن من مصنفات الحنابلة ما غني بجمع الروايات المنقولة عن الإمام أحمد رحمه الله؛ مثل كتاب: "الفروع" لابن مفلح، حيث لا تكاد توجد مسألة ولا رواية أو وجه أو قول في المذهب إلا وقد أشار إليه ابن مفلح في كتابه هذا؛ حتى قيل فيه: "مكتسبة المذهب"، حيث قال ابن عبد الهادي: "كتاب الفروع في الفقه، جمع فيه غالب المذهب، ويُقال: هو مكتسبة المذهب، سمعت ذلك من شيخنا أبي الفرج^(٢٦٨)...»^(٢٦٩).

فعلى الباحثين في فقه الحنابلة عند النظر في هذا الكتاب وأمثاله التنبيه إلى أن العناية في هذه المصنفات كانت منصباً على استقراء وحصر كل الروايات التي نُقلت عن الإمام أحمد رحمه الله في كل مسألة، ومن هذه الروايات ما يصح نسبته منها إلى الإمام أحمد ومنها ما لا

يصح؛ ولذا اجتمع فيها من الروايات المتعارضة ما لم يجتمع في غيرها. وقد وقع كثيراً من الباحثين في الخطأ حين نظروا في كتاب الفروع وأمثاله فهالهم كثرة الروايات المتعارضة، ولم يتنبهوا إلى أن كثيراً من هذه الروايات إنما كان منشؤها الغلط في الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.



الهوامش والتعليقات

- (١) خطبة الحاجة رواها أبو داود (٢١١٨) واللفظ له، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (٣٢٧٧)، وابن ماجة (١٨٩٢)، كلهم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة) فذكرها. قال الترمذي: "حديث حسن".
- (٢) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ) من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، العلامة إمام المتكلمين، صاحب المصنفات، إليه ينسب مذهب الأشاعرة، قال الذهبي في سيره: "كان عجباً في الذكاء وقوة الفهم. ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه، وصعد للناس فتاب إلى الله تعالى منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة ويهتك عوارهم".
- انظر: تاريخ بغداد (٣٤٦/١١)، وفيات الأعيان (٢٨٤/٣)، سير أعلام النبلاء (٨٥/١٥)، شذرات الذهب (٣٠٣/٢).
- (٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٦٣/١٢)، وانظر كلام الأشعري في الإبانة (ص ١٧).
- (٤) شهد له بذلك كثير، من أجلهم شيخه الشافعي رحمه الله، حيث قال: "أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة".
- انظر: طبقات الحنابلة (٥/١)، المقصد الأرشد (٦٥/١).
- (٥) حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني (؟-٢٧٣هـ) ابن عم الإمام أحمد رضي الله عنه ثقة ثبت، من حفاظ الحديث، سمع أبا نعيم الفضل بن دكين وسليمان ابن حرب وعفان بن مسلم وغيرهم، وهو ممن سمع المسند تاماً من الإمام أحمد. له مسائل شَبَّهها الخلال في حسناتها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم. من آثاره: محنة الإمام أحمد - ط.
- انظر: طبقات الحنابلة (١٤٣/١)، تذكرة الحفاظ (٦٠٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٥١/١٣)، المقصد الأرشد (٣٦٥/١)، المنهج الأحمد (٢٦٤/١).
- (٦) لم أقف على ترجمته في شيء من تراجم الحنابلة. فلعلَّ الاسم مُصَحَّف، أو لعله: أحمد بن الفرغ الكاتب، وانظر ترجمته في: لسان الميزان (٢٤٥/١).
- (٧) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بَهْرَم الكَوْسَج المَرْوَزِي (؟-٢٥١هـ) من رواة المسائل عن الإمام، وهو الذي دوَّن عن الإمام "المسائل الفقهية" فلما بلغه أنَّ أحمد بن حنبل رجع عن تلك المسائل، وضعها في جراب، وحملها على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وعرض خطوط أحمد عليه فأقرَّ له بها ثانياً.

انظر: طبقات الحنابلة (١١٣/١)، المقصد الأرشد (٢٥٢/١)، المنهج الأحمد (٢١٢/١).

(٨) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبدالله الثوري الكوفي (٩٧-١٦١ هـ) أمير المؤمنين في الحديث، قال الذهبي في سيره: "هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه... وروى المروزي عن أحمد بن حنبل قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري؛ لا يتقدمه أحد في قلبي".
انظر: طبقات ابن سعد (٣٧١/٦)، وفيات الأعيان (٣٨٦/٢)، سير الأعلام (٢٢٩/٧)، شذرات الذهب (٢٥٠/١).

(٩) عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني الرقي، أبو الحسن (١٨١-٢٧٤ هـ) من جلة أصحاب الإمام أحمد، كان الإمام يكرمه ويفعل معه ما لا يفعله مع أحد غيره، ويحثه على إصلاح معيشته، وسمع من الإمام مسائل كثيرة جيداً لم يسمعها أحد غيره.

انظر: طبقات الحنابلة (٢١٢/١)، المقصد الأرشد (١٤٢/٢)، المنهج الأحمد (٢٦٩/١).

(١٠) عبد الرحمن بن عمرو بن يحميد، أبو عمرو الأوزاعي (٨٨-١٥٧ هـ) إمام أهل الشام في زمانه، ولد في بعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن في بيروت وبها توفي، قال ابن سعد في طبقاته: "كان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً، كثير الحديث والعلم والفقهاء، حجة".
انظر: طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، وفيات الأعيان (١٢٧/٢)، سير الأعلام (١٠٧/٧)، شذرات الذهب (٢٤١/١).

(١١) أبو إسحاق إسماعيل بن سعيد الشائنجي (؟ - ٢٣٠ هـ) من رواة المسائل عن الإمام، ذكره الخلال فقال: "عنده مسائل كثيرة، ما أحسب أن أحداً من أصحاب أبي عبدالله روى عنه أحسن مما روى هذا، ولا أشيع، ولا أكثر مسائل منه، وكان عالماً بالرأي، كبير القدر عندهم، معروفاً".

انظر: طبقات الحنابلة (١٠٤/١)، المقصد الأرشد (٣٧٥/١)، المنهج الأحمد (٧٣/٢).

(١٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١٤/٣٤).

(١٣) قد جمع أكثر هذه المسائل: عبدالله بن الإمام في كتابه: "السنة"، وأبو بكر الخلال في كتاب السنة من كتابه: "الجامع الكبير"، وقد حقق الكتابان وطبعاً، فأفدت منهما والحمد لله.

كما نال الباحث الدكتور: عبدالإله بن سلمان الأحمدى درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية على أطروحته: "المسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة جمع ودراسة"، وقد طبعت الأطروحة، وأفدت منها ومن مصادرها.

(١٤) قد جمع أكثر هذه المسائل الدكتور: حكمت بشير ياسين في مصنف بعنوان: "مرويات الإمام أحمد في

التفسير، وقد أفدت منه ومن مصادره.

(١٥) من أشهر المطبوع من الروايات عنه في ذلك: رواية ابنه عبدالله في كتاب: "العلل ومعرفة الرجال"، ومسائل برواية المروزي والميموني وابنه صالح في سفر واحد حققه صبحي السامرائي بعنوان: "من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال"، ومسائل برواية أبي داود في كتاب حققه الدكتور: زياد بن محمد المنصور بعنوان: "سؤلات أبي داود للإمام أحمد". وقد جمع ابن عبدالمهادي كثيراً من كلام الإمام أحمد في الرواة في كتاب سماه: "بجر الدمّ فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ"، وجمعه من المعاصرين أيضاً: السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبدالرزاق عيد ومحمد خليل، جمعه في أربع مجلدات أسماها: "موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله".

(١٦) من أشهر المطبوع عنه في ذلك: كتاب: "الزهد" برواية ابنه عبدالله، وكتاب: "الورع" برواية أبي بكر المروزي.

(١٧) عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج المعروف بابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧ هـ) الحافظ الفقيه المفسر الواعظ الأديب، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة.

انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (١/٣٩٩)، المقصد الأرشد (٢٩٣/٢٥٢)، المنهج الأحمد (٤/١١).

(١٨) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩١).

(١٩) ذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ٥١٢) كتاب الجامع هذا، فقال: "... كتاب الجامع نحو من مائتي جزء"، ووفق ابن بدران بين القولين فقال: "لا معارضة بين قوليهما لأن المتقدمين كانوا يطلقون على الكراس وعلى ما يقرب من الكراسين جزءاً، وأما السفر فهو ما جمع أجزاء، فتنبه"، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٢٤).

(٢٠) إعلام الموقعين (١/٢٨).

(٢١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/١٦٦).

(٢٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٣٦١).

(٢٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٣٦٦)، وعبارة البخاري في: خلق أفعال العباد (ص ١٥٤): "... أما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه...".

(٢٤) يقول ابن القيم في إعلام الموقعين (١/٢٨): "كان ﷺ شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشدد عليه جداً"، وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في مسأله (١٨٢١): "سمعت أبي، وذكر وضع الكتب فقال: هذا أبو حنيفة وضع كتاباً، فجاء أبو يوسف

ووضع كتاباً، وجاء محمد بن الحسن فوضع كتاباً، فهذا لا انقضاء له؛ كل ما جاء رجل وضع كتاباً. وهذا مالك وضع كتاباً، وجاء الشافعي أيضاً وجاء هذا - يعني: أبا ثور - وهذه الكتب وضعها بدعة؛ كل ما جاء رجل وضع كتاباً وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه، أو كما قال أبي هذا ونحوه، وعاب وضع الكتب، وكرهه كراهية شديدة، وقال ابن هانئ (١٩٠٨): "سمعت أبا عبد الله يقول: لا يعجبني شيء من وضع الكتب، ومن وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع". وكلام الإمام أحمد في كراهة وضع الكتب يصعب حصره، وقد نقل ابن القيم في الطرق الحكيمة (ص ٢٧٥) جملة وافرة منه، ثم قال: "... وكلام أحمد في هذا كثير جداً، قد ذكره الخلال في كتاب العلم".

(٢٥) شرح مختصر الروضة (٣/٢٢٦).

(٢٦) قال شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع فتاويه (٢٠/١٨٤-١٨٧): "المنحرفون من أتباع الأئمة في الأصول والفروع المنتسبين إلى أحمد وغير أحمد المخرفهم أنواع:

أحدها: قول لم يقله الإمام ولا أحد من المعروفين من أصحابه بالعلم.

الثاني: قول قاله بعض علماء أصحابه وغلط فيه.

الثالث: قول قاله الإمام فزيد فيه قدرأ أو نوعاً.

الرابع: أن يفهم من كلامه ما لم يردده، أو ينقل عنه ما لم يقله.

الخامس: أن يجعل كلامه عاماً أو مطلقاً، وليس كذلك.

السادس: أن يكون عنه في المسألة اختلافٌ فيتمسكون بالقول المرجوح.

السابع: أن لا يكون قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتهم، مع كون لفظه محتملاً لها.

الثامن: أن يكون قوله مشتتماً على خطأ.

فالوجوه الستة تين من مذهبه نفسه أنهم خالفوه، وهو الحق. والسابع: خالفوا الحق، وإن لم يعرف مذهبه نفيًا وإثباتاً. والثامن: خالفوا الحق، وإن وافقوا مذهبه".

(٢٧) أبو الفضل إسحاق بن أحمد بن محمد بن بن غانم العلبي (؟-٦٣٤هـ) كان زاهداً فقيهاً عالماً، أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر، لا يخاف أحداً إلا الله ولا تأخذه في الله لومة لائم، أنكر على الخليفة الناصر فمن دونه، قال ناصح الدين ابن الحنبلي: هو شيخ العراق والقائم بأمر الإنكار على الفقهاء والفقراء وغيرهم فيما ترخصوا فيه. وقال المنذري: قيل: إنَّه لم يكن في زمانه أكثر إنكاراً للمنكر منه، وحُبس على ذلك مدة، وله رسائل كثيرة إلى الأعيان بالإنكار عليهم والنصح لهم.

انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٢٠٥)، المقصد الأرشد (١/٢٤٦)، المنهج الأحمد (٤/٢٢١).

- (٢٨) انظر هذه الرسالة في: الذيل على طبقات الحنابلة (٢٠٥/٢-٢١١)، المنهج الأحمد (٢٢٢/٤-٢٢٨).
- (٢٩) الذيل على طبقات الحنابلة (٢٠٨/٢-٢٠٩)، المنهج الأحمد (٢٢٦/٤).
- (٣٠) طبقات الحنابلة (١٧٤/٢)، المنهج الأحمد (٣١٧/٢).
- (٣١) الاختيارات الفقهية (ص ٤٠).
- (٣٢) الإنصاف (٢٦٦/٢١-٢٦٨).
- (٣٣) الشرح الكبير (٤٧٠/٢٢)، وانظر المسألة في المغني (٤٥٠/١٠).
- (٣٤) قد كان من حسن تدبير الله لي وجزيل إنعامه علي أن نلت درجة الدكتوراة في فرع الفقه والأصول بقسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة على تحقيق قطعة فريدة من هذا الكتاب الجليل النفيس.
- (٣٥) الإنصاف (٤١٨/٣٠).
- (٣٦) طبقات الحنابلة (٧/١).
- (٣٧) الإنصاف (٤١٨/٣٠).
- (٣٨) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٨/٤).
- (٣٩) درء التعارض (٢٦٩/١).
- (٤٠) منهم:
- ١- يعقوب بن مختار: قال ابن أبي يعلى: "...روى عن أبي عبدالله مسائل صالحة كبيرة، لم يروها غيره في الورع، ومسائل صالحة في السلطان".
- انظر: طبقات الحنابلة (٤١٥/١)، المقصد الأرشد (١٢١/٣)، المنهج الأحمد (١٧٥/٢).
- ٢- إسماعيل بن عمر السجزي: قال ابن أبي يعلى: "...سمع من أبي عبدالله مسائل صالحة حسناً مشبعة لم يجيء بها أحد، وأغرب على أصحاب أبي عبدالله".
- انظر: طبقات الحنابلة (١٠٦/١)، المقصد الأرشد (٢٧٠/١)، المنهج الأحمد (٧٥/٢).
- (٤١) قال الخلال: "وقع لعبدالله عن أبيه مسائل جواد كثيرة يغرب منها بأشياء كثيرة في الأحكام، فأما العلل فقد جود عنه، وجاء عنه بما لم يجيء به غيره"، طبقات الحنابلة (١٨٣/١).
- (٤٢) سير أعلام النبلاء (٥١٦/٣).
- (٤٣) انظر: الكاشف وحاشيته (٢٦٢٥) (٥٣٨/١)، تقريب التهذيب (٣٢٠٥) (ص ٢٩٥).
- (٤٤) قال الخلال: "...عنده عن أبي عبدالله مسائل صالحة في العلل وغيرها، ويغرب فيها أيضاً بأشياء لم يجيء

- بما غيره". انظر: طبقات الحنابلة (١/٣١٠)، المقصد الأرشد (٢/٤٨٢)، المنهج الأحمد (٢/٥).
- (٤٥) تقريب التهذيب (٢٢٠٢) (ص ٥٠٠).
- (٤٦) انظر: الكاشف وحاشيته (٥٠٩٨)، (٢/٢٠٨).
- (٤٧) قال الخلال في شأنهما: "أبو زرعة وأبو حاتم - خال أبي زرعة - إمامان في الحديث. روي عن أبي عبدالله مسائل كثيرة، وقعت إلينا متفرقة كلها غرائب. وكانا عالين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله".
- انظر: طبقات الحنابلة (١/١٩٩)، المقصد الأرشد (٢/٦٩)، المنهج الأحمد (١/٢٤٤).
- (٤٨) انظر: مقالات الكوثري غفر الله له (ص ٣٢٤، ٢١١، ١٢١)؛ حيث جرح من الأئمة عبدالله ابن الإمام أحمد و حرب الكرمانى وغيرهما.
- وتوثيق الأمة لعبدالله ابن الإمام أحمد لا يحتاج إلى بيان، وقد تقدم طرف منه. ومثله حرب الكرمانى رحمه الله؛ إذ قال فيه ابن العماد في شذرات الذهب (٢/١٧٦): "حافظ فقيه نبيل"، وكذا قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٦١٣)، وأما مروياته عن الإمام وغيره فقال عنها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/٢٤٥): "مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة".
- (٤٩) انظر: الإنصاف (٣٠/٣٩٩-٤١٩)، وقد قال المرادوي بعدما ذكرهم: "هذا آخر ما قصدنا ذكره من أئمة أصحاب الإمام أحمد عليه السلام ممن نقل الفقه عنه مما لا يستغني عنه طالب العلم، وهم نيف على ثلاثين ومائة نفس...".
- (٥٠) طبقات الحنابلة (١/٤٢)، المقصد الأرشد (١/١٠٢)، المنهج الأحمد (٢/٥٠).
- (٥١) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال (١/٩٦)، سير أعلام النبلاء (١١/٥٣٢)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٣١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/٧٠)، لسان الميزان (١/١٦٧)، تهذيب التهذيب (١/٢٢)، تقريب التهذيب (ص ٧٩).
- (٥٢) طبقات الحنابلة (١/٢٦٦). وانظر ترجمته في: المقصد الأرشد (٢/٣٣٠)، المنهج الأحمد (١/٢٦٨).
- (٥٣) تقريب التهذيب (٥٧٠٠) (ص ٤٦٦).
- (٥٤) مناقب الإمام أحمد (ص ٤٠٩).
- (٥٥) تهذيب الكمال (١/٧٦)، مناقب الأئمة الأربعة لابن عبدالحادي (ص ١٥٥).
- (٥٦) قد طبعت هذه الرسالة بعنوان: "الرد على الجهمية والزنادقة"، للإمام أحمد بتحقيق الشيخ: إسماعيل الأنصاري رحمه الله.
- (٥٧) انظر: طبقات الحنابلة (٢/٤٧)، المقصد الأرشد (١/٣٧٢)، المنهج الأحمد (٢/٢٦٤).

- (٥٨) انظر: كتاب السنّة (١٩٠٦-١٩٠٧)، كتاب أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة (١٢١٧)، ١٢٥٦، ١٢٦٦، ١٣٢٥)، وفيها اسمه: الخضر بن أحمد بن المنفى الكندي؛ فهو ممن ينسب إلى غير أبيه.
- (٥٩) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٠٩).
- (٦٠) القواعد (ص ٢٣٠).
- (٦١) مسائل حرب (١٢٥، ١٢٧).
- (٦٢) انظر: إجماع ابن المنذر (ص ١٤٤)، مراتب الإجماع (ص ٧٩)، الإفصاح (١١٢/٢)، المغني (٥٧٤/٩).
- (٦٣) رواه عبدالرزاق في مصنّفه (١٢٨٢٠-١٢٨٢١)، وابن أبي شيبة (٥٤٩/٦)، والإمام أحمد في مسائل عبدالله (١٣٨٧) وفي مسائل حرب (١٢٦)، وسعيد بن منصور (٧١٢، ٧١٣) ومن طريقه البيهقي في سننه (١٢٧/٧) كلهم من طريق بكر بن عبدالله المزني به. ورواه سعيد بن منصور (٧١٤)، ومن طريقه البيهقي في سننه (١٢٧/٧) من طريق الحسن، وقال البيهقي: "هما مرسلان يؤكد أحدهما صاحبه".
- (٦٤) القواعد (ص ٢٣٠).
- (٦٥) مسائل عبدالله (١٣٨٧).
- (٦٦) رواه سعيد بن منصور في سننه (٦٩٧)، وحرب الكرماني في مسائله (٢٤٩)، والبيهقي في سننه (٤٤٢/٧) وابن عبدالبر في الاستدكار (٢٢٤/١٦) كلهم من طريق أشعث عن الشعبي عن مسروق. وللأثر شواهد من طريق ابن المسيب وسليمان بن يسار والحسن ومكحول وعطاء.
- انظر: الموطأ (٤٢٣/٢)، مصنّف عبدالرزاق (٢٠٨/٦-٢١١)، سنن سعيد بن منصور (٦٩٤-٦٩٩)، مصنّف ابن أبي شيبة (٤٠٦/٣).
- (٦٧) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢١٠).
- (٦٨) انظر "شذذ": الصحاح (٥٦٥/٢)، معجم مقاييس اللغة (١٨٠/٣)، لسان العرب (٤٩٤/٣).
- (٦٩) انظر: تدريب الراوي (٢٣٢/١)، توضيح الأفكار (٣٧٧/١).
- (٧٠) اختلف المتأخرون من الحنابلة في تفسير مصطلح: "رواه الجماعة"؛ حيث قال ابن حمدان في: "هداية الأريب الأجدد" (ص ٢٠): "حيث أطلق الجماعة فالمراد بهم: عبدالله ابن الإمام أحمد، وأخوه صالح، وحنبلي ابن عم الإمام، وأبو بكر المروذي، وإبراهيم الحربي، وأبو طالب رضي الله عنه قاله الشيخ محمد الحلوتي"، وخالفه الشيخ علي الهندي في: "التحفة السنية في الفوائد والقواعد الفقهية" (ص ٩٦) في بعض أولئك

حين عدهم؛ حيث أخرج المروزي وأدخل حرباً الكرماني. والذي ظهر لي بالاستقراء أن لفظ: "الجماعة" لا ينحصر في هؤلاء النفوس؛ فكثيراً ما وقفت على روايات نقلها الجماعة وليس منهم بعض هؤلاء أو أن معهم غيرهم، ولكنهم إنما استعملوا هذا المصطلح ليشيروا من طرفٍ خفي إلى رواية شدت عما نقله جملة أصحاب الإمام أحمد.

(٧١) صفة الفتوى (ص٩٦)، المسودة (ص٤٧٢)، الفروع (٦٩/١)، الإنصاف (٣٧٣/٣٠)، تصحيح الفروع (٦٩/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٣٣).

(٧٢) طبقات الحنابلة (١٧٤/٢)، المنهج الأحمد (٣١٧/٢).

(٧٣) تصحيح الفروع (٦٩/١)، وليس هذا الكلام من ابن حامد والمرداوي رحمهما الله مقبولاً على إطلاقه؛ ذلك أن زيادة الثقة هي: ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: زيادة تخالف وتنافي ما رواه الثقات، فترد كالشاذ.

الثاني: زيادة لا منافاة أو مخالفة فيها لرواية الثقات، فتقبل باتفاق العلماء.

الثالث: أن تكون الزيادة بين هاتين المرتبتين؛ كزيادة الثقة لفظة لم يذكرها سائر روايته يترتب عليها تقييد مطلق. والصحيح قبولها كما قال النووي.

انظر: تدريب الراوي (٢٤٥/١)، توضيح الأفكار (١٦/٢) ..

(٧٤) صفة الفتوى (ص٩٦).

(٧٥) تصحيح الفروع (٦٩/١).

(٧٦) الاستقامة (٧٥/١).

(٧٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٠٤/١٦).

(٧٨) فتح الباري (٣٦٧/٢).

(٧٩) فتح الباري (٢٢٩/٧).

(٨٠) المغني (١٤٩/١١).

(٨١) انظر: الروايتين (١٩٨/٢)، الهداية (٥٦/٢)، الإفصاح (١٦٩/٢)، المغني (١٤٩/١١)، الكافي

(٢٩٠/٣)، الخرز (٩٩/٢)، الشرح الكبير (٤٤٢/٢٣)، زاد المعاد (٣٩١/٥)، الفروع

(٥١٥/٥)، شرح الزركشي (٥١٧/٥)، المبدع (٩٢/٨)، الإنصاف (٤٤٢/٢٣).

(٨٢) انظر: مسائل حرب (١٠٨٩، ١٠٩٦-١٠٩٧)، وصالح (١٥٠٨).

(٨٣) انظر: شرح المنتهى (٢١٠/٣)، الكشف (٤٠٢/٥).

- (٨٤) سيأتي مزيد تفصيل عن هذه الرواية في المسألة الثانية من الأمثلة التطبيقية على الفصل الرابع.
- (٨٥) المغني (١٧٣/١٤)، منهم الكوسج؛ فقال في مسأله (٢٩٢٣): "قلت: قال سفيان: إذا كان مسافراً، فأشهد اليهودي والنصراني لم تجز شهادتهم إذا كان معهم مسلمون. قال أحمد: إذا لم يكن معهم مسلمون تجوز شهادتهم؛ أجازهم أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. قلت: وتراه أنت؟ قال: نعم؛ في موضع الضرورة في السفر إذا لم يكن معه مسلمون لم نجد بداً".
- (٨٦) انظر: مسائل عبدالله (١٨١٢-١٨١٤)، وصالح (٧٩٣)، وابن هانئ (١٣٣٥).
- (٨٧) انظر: الروايتين (٩٢/٣)، الهداية (١٤٩/٢)، المغني (١٧٣/١٤)، الكافي (٥٢٠/٤)، المحرر (٢٨١/٢)، الشرح الكبير (٣٢٨/٢٩)، الطرق الحكمية (ص١٧٦)، الفروع (٥٧٩/٦)، النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر (٢٨١/٢)، شرح الزركشي (٣٢٤/٧)، الاختيارات الفقهية (ص٣٥٩)، المبدع (٢١٧/١٠)، الإنصاف (٣٢٧/٢٩).
- (٨٨) انظر: مسائل أبي داود (ص٢١٠)، وعبدالله (١٨١٣)، وصالح (٨٨١)، والكوسج (٢٨٩٧)، (٢٩٢٤-٢٩٢٦).
- (٨٩) انظر هذه الروايات في: أهل الملل والردة والزنادقة (٢٠٧/١-٢٢٨).
- (٩٠) انظر: شرح المنتهى (٥٤٦/٣)، الكشف (٤١٧/٦).
- (٩١) أهل الملل والردة والزنادقة (٢١٢/١).
- (٩٢) المغني (١٧٣/١٤).
- (٩٣) الطرق الحكمية (ص١٧٦).
- (٩٤) النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر (٢٨١/٢).
- (٩٥) المغني (٤٧٨/٣)، الكافي (٢٥٨/١)، الشرح الكبير (٨٨/٦)، الفروع (٢١١/٢)، شرح الزركشي (٣٤٨/٢)، المبدع (٢٣٣/٢)، الإنصاف (٨٨/٦).
- (٩٦) انظر: شرح المنتهى (٣٣١/١)، الكشف (٩٨/١).
- (٩٧) مختصر الخرقى (ص٤٢).
- (٩٨) المغني (٤٧٨/٣)، شرح الزركشي (٣٤٨/٢).
- (٩٩) الجُمُجُم بالضم: من الكلام المُعَرَّب، وهو: المداس.
- انظر (جم): القاموس المحيط (ص١٤٠٨)، قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل (٣٩٦/١)، المعجم الوسيط (ص١٣٣).
- (١٠٠) الإنصاف (٨٩/٦).

- (١٠١) شرح الزركشي (٢/٣٤٨).
- (١٠٢) المبدع (٢/٢٣٣).
- (١٠٣) تقريب النواوي (٢/٩٨)، وانظر الأقوال في ذلك وتفصيلها في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص٥٢٩)، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٦٥)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٣١)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ص١٢٩).
- (١٠٤) ليس جميع ما نُقل إلينا من الحديث مما اختلف لفظه كان بسبب الرواية بالمعنى، وانظر تفصيل ذلك في: الحديث والمحدثون للشيخ محمد أبو زهو (ص٢٠٧)، الستة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص١٣٧).
- (١٠٥) يعني: ما رواه البخاري (٦٢٦٥)، ومسلم (٤٠٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: "علمني رسول الله ﷺ وكفي بين كفيه التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله".
- (١٠٦) يعني: حديث ابن عباس رضي الله عنه، وقد ساقه الشافعي قبل ذلك بإسناده، ولفظه: "كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن؛ فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلامٌ عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلامٌ علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله"، والحديث في صحيح مسلم (٤٠٣) بلفظ مقارب.
- (١٠٧) يعني: حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقد رواه مسلم في صحيحه (٤٠٣)، ولفظ التشهد فيه: "التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله".
- (١٠٨) يعني: حديث جابر رضي الله عنه، وقد رواه النسائي (١١٧٥) وابن ماجه (٩٠٢) في سننهما، ولفظه: "كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن؛ بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار".
- (١٠٩) يعني: حديث عمر رضي الله عنه، وقد ساقه الشافعي قبل ذلك بإسناده، ولفظه: "عن عبدالرحمن بن عبدالقاري أنه سمع عمر بن الخطاب يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد، يقول: قولوا: التحيات لله

الزكيات لله الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، والحديث رواه الإمام مالك في الموطأ (٩٧/١).

(١١٠) يعني: ما رواه مالك في الموطأ (٩٧/١) عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول إذا تشهدت: "التحيات الطيبات الصلوات الزكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليكم".

(١١١) يعني: ما رواه مالك في الموطأ (٩٧/١) عن نافع: "أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يتشهد فيقول: بسم الله التحيات لله، الصلوات لله، الزكيات لله، السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، شهدت أن لا إله إلا الله، شهدت أن محمداً رسول الله...".

(١١٢) الرسالة (ص ٢٦٧-٢٧٢).

(١١٣) تدريب الراوي (١٠٢/٢).

(١١٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/١٦٨).

(١١٥) أبو طالب أحمد بن حميد المشكافي، بالنون نسبة إلى قرية بنواحي همدان (؟ - ٢٤٤ هـ) قال ابن أبي يعلى في وصفه: "المتخصص في صحة إمامنا أحمد، روى عن أحمد مسائل كثيرة، وكان أحمد يكرمه ويعظمه، كان رجلاً صالحاً فقيراً، صبوراً على الفقر".

انظر: طبقات الخنابلة (٣٩/١)، المقصد الأرشد (٩٥/١)، المنهج الأحمد (١٩٧/١).

(١١٦) عبدالله بن محمد بن المهاجر، أبو محمد (؟-٢٥٦ هـ). عرف بـ "فُورَان"، من رواية المسائل عن الإمام، قال الدارقطني: "فوران نبيل جليل، كان أحمد يجله"، وذكره الخلال فقال: "كان من أصحاب أبي عبدالله الذين يقدمهم، ويأنس بهم، ويخلو معهم، ويستقرض منهم".

انظر: طبقات الخنابلة (١٩٥/١)، المقصد الأرشد (٥٢/٢)، المنهج الأحمد (٢٢٣/١).

(١١٧) سيرة الإمام أحمد لابنه أبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ص ٧٠)، وانظر هذا الخبر أيضاً في: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ١٥٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/١٦٨، ٣٦٠)، سير أعلام النبلاء (٢٨٨/١١).

(١١٨) انظر: صفة الفتوى (ص ٩٦)، المسودة (ص ٤٧٢)، الفروع (٦٩/١)، الإنصاف (٣٧٣/٣٠)، تصحيح الفروع (٦٩/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٣).

- (١١٩) القواعد (ص ١٦٩)، وعلى الرغم من ذلك فقد قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٦٢٦/٣) عن جمع مسائل الإمام أحمد: "...ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلال في "جامعه الكبير"، ثم تلميذه أبو بكر في "زاد المسافر" فحوى الكتابان علماً جماً من علم الإمام أحمد ﷺ..."
- (١٢٠) السلب: ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه مما يكون عليه ومعه من سلاح وثيراب ودابة وغيرها، وهو: فعلٌ بمعنى مفعول، أي: مسلوب.
- انظر (سلب): النهاية في غريب الحديث (٣٨٧/٢)، لسان العرب (٤٧١/١)، معجم مقاييس اللغة (٩٢/٣).
- (١٢١) الأحكام السلطانية (ص ١٥٠)، الروايتين (٣٥/٢)، الهداية (١١٥/١)، الإفصاح (٢٨٠/٢)، المستوعب "القسم الرابع" (٣٢٥/١)، المنع (١٥١/١٠)، الكافي (٢٩٢/٤)، المغني (٧٠/١٣)، ائخر (١٧٤/٢)، الشرح الكبير (١٥١/١٠)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٠٧/٢٠)، زاد المعاد (٤٨٩/٣)، إعلام الموقعين (٥/٢)، الفروع (٢٢٥/٦)، شرح الزركشي (٤٧٨/٦)، القواعد (ص ١٣٥)، المبدع (٣٤٦/٣)، الإنصاف (١٥١/١٠).
- (١٢٢) متفق عليه؛ رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة ﷺ .
- (١٢٣) مسائل الكوسج (٢٧٥٦).
- (١٢٤) التنقيح المشيع (ص ١١٥).
- (١٢٥) شرح المنتهى (١٠٧/٢)، الكشاف (٧١/٣).
- (١٢٦) شرح الزركشي (٤٧٨/٦).
- (١٢٧) طبقات الحنابلة (١١٢/٢).
- (١٢٨) مسائل أبي داود (ص ٤٤).
- (١٢٩) مسائل ابن هانئ (٢٣٣).
- (١٣٠) انظر: المستوعب "العبادات" (١٨٩/٢)، المغني (٣٨١/٢، ١٢٨)، الكافي (١٦٥/١)، الشرح الكبير (٤٠٩/٣)، الفروع (٤٦٢/١)، الإنصاف (٥٠/٤).
- (١٣١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٣١٥/٦).
- (١٣٢) القواعد (ص ١٦٩)، وعلى الرغم من ذلك فقد قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٦٢٦/٣) عن جمع مسائل الإمام أحمد: "...ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلال في "جامعه الكبير"، ثم تلميذه أبو بكر في "زاد المسافر" فحوى الكتابان علماً جماً من علم الإمام أحمد ﷺ..."
- (١٣٣) ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله حيث قال في مجموع الفتاوى (٢١٥/٣١): "...وقد بسط أبو بكر

عبدالعزیز ذلك في "الشافي" الذي اختصر منه "زاد المسافر"...

- (١٣٤) تاريخ بغداد (١١٢/٥).
- (١٣٥) شذرات الذهب (٢٦١/٢).
- (١٣٦) مناقب الإمام أحمد (ص ٥١٢).
- (١٣٧) سير الأعلام (٢٩٧/١٤).
- (١٣٨) البداية والنهاية (١٤٨/١١).
- (١٣٩) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١١/٣٤).
- (١٤٠) من ذلك ما ذكره الموفق في المغني في مسألة عدّة أم الولد إذا مات سيدها؛ حيث نقل عن الإمام روايتين؛ الأولى: أنّ عدتها حيضة، والثانية: أنّ عدتها أربعة أشهر وعشراً. ثم قال: "وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة: أنّها تعدد شهرين وخمسة أيام. ولم أجد هذه الرواية في الجامع، ولا أظنها صحيحة عن أحمد". وقد علّق صاحب الإنصاف فقال: "قد أثبتتها جماعة من الأصحاب".
- انظر: المغني (٢٦٢/١١)، الشرح الكبير (٢٠٣/٢٤)، زاد المعاد (٧١٩/٥)، شرح الزركشي (٥٦٤/٥)، الإنصاف (٢٠٣/٢٤).
- (١٤١) انظر: القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٢٤، ٢٦٥).
- (١٤٢) انظر: القواعد (ص ٤٢٠).
- (١٤٣) انظر: القواعد (ص ٤٢١).
- (١٤٤) انظر: شرح الزركشي (٧٢/٥)، المبدع (٥٢/٧)، الإنصاف (٢٦٣/٢٠).
- (١٤٥) انظر: ما سيأتي في المسألة الثانية في الأمثلة التطبيقية.
- (١٤٦) انظر: المغني (٤٠٤/٩)، الكافي (٢٧/٣)، الخور (١٦/٢)، الشرح الكبير (١٢٤/٢٠)، الفروع (١٧١/٥)، شرح الزركشي (٧٩/٥)، القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٢٤)، المبدع (٢٣/٧)، الإنصاف (١١٩/٢٠).
- (١٤٧) القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٢٤).
- (١٤٨) مسائل حرب (٦٦، ٦٨).
- (١٤٩) مسائل عبدالله (١٣٨٠، ١٣٩٦).
- (١٥٠) انظر: مسائل عبدالله (١٣٨٢، ١٣٨٣)، والكوسج (٨٥١)، وأبي داود (ص ١٦٣)، وابن هانئ (٩٦٩، ٩٩٠، ١٠٣٥).
- (١٥١) منح الشفا الشافيات (١١١/٢).

- (١٥٢) القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٢٤).
- (١٥٣) انظر: شرح المنتهى (١٣/٣)، الكشاف (٤٣/٥).
- (١٥٤) المغني (١٤٩/١١).
- (١٥٥) انظر: الروايتين (١٩٨/٢)، الهداية (٥٦/٢)، الإفصاح (١٦٩/٢)، المغني (١٤٩/١١)، الكافي (٢٩٠/٣)، الخور (٩٩/٢)، الشرح الكبير (٤٤٢/٢٣)، زاد المعاد (٣٩١/٥)، الفروع (٥١٥/٥)، شرح الزركشي (١٩٧/٥)، المبدع (٩٢/٨)، الإنصاف (٤٤٢/٢٣).
- (١٥٦) مسائل حرب (١٠٨٩، ١٠٩٦-١٠٩٧).
- (١٥٧) مسائل صالح (١٥٠٨).
- (١٥٨) انظر: شرح المنتهى (٢١٠/٣)، الكشاف (٤٠٢/٥).
- (١٥٩) وقد تقدمت هذه المسألة عند الكلام عن الروايات الشاذة عن الإمام أحمد في الفصل الثاني.
- (١٦٠) شرح الزركشي (٥١٧/٥).
- (١٦١) وهل هو شرط صحة أم لزوم؟ روايتان عن الإمام أحمد رحمه الله؛ والمذهب عند أكثر المتقدمين أنها شرط في صحة النكاح، وأما المذهب عند أكثر المتأخرين فهو أنها شرط في اللزوم.
- انظر: شرح المنتهى (٢٦/٣)، الكشاف (٦٧/٥).
- (١٦٢) انظر: الروايتين (٩٣/٢)، الهداية (٢٥٠/١)، المغني (٣٩٢/٩)، الكافي (٣١/٣)، الخور (١٨/٢)، الشرح الكبير (٢٦٣/٢٠)، الرعاية (١٢٩/٢)، زاد المعاد (١٦٠/٥)، الفروع (١٩٠/٥)، شرح الزركشي (٧٢/٥)، المبدع (٥٢/٧)، الإنصاف (٢٦٣/٢٠).
- (١٦٣) الروايتان (٩٤/٢).
- (١٦٤) مسائل ابي داود (ص ١٥٩).
- (١٦٥) انظر: شرح المنتهى (٢٦/٣)، الكشاف (٦٧/٥).
- (١٦٦) الروايتان (٩٣/٢).
- (١٦٧) مسائل صالح (٨٥٢-٨٥١).
- (١٦٨) مسائل ابن هانئ (٩٩٢).
- (١٦٩) انظر: الروايتين (٩٣/٢).
- (١٧٠) انظر: الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص ٢٦٨).
- (١٧١) شرح الزركشي (٧٢/٥). وانظر: المبدع (٥٢/٧)، الإنصاف (٢٦٣/٢٠).
- (١٧٢) شرح الزركشي (٧٢/٥).

- (١٧٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٥٤١/٢).
- (١٧٤) عبدالله بن عطاء بن عبدالله، الإبراهيمي الهروي (؟ - ٤٧٦ هـ) المحدث الحافظ أبو محمد، أحد الحفاظ المشهورين الرحالين، كتب بخطه الكثير، وخرَّج البخاري للشيوخ، وحَدَّث وروى عنه جماعة، ووثقه أئمة الحفاظ، وقال شهردار الديلمي عنه: "كان صدوقاً حافظاً متقناً واعظاً حسن التذكير".
- انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤٤/١)، المقصد الأرشد (٤٤/٢)، المنهج الأحمد (٤١٨/٢)، شذرات الذهب (٣٥٢/٣).
- (١٧٥) الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي، أبو محمد البغدادي الخلال (٣٥٢-٤٣٩ هـ)، الإمام الحافظ الجَوْد، محدث العراق. قال الخطيب: "كتبنا عنه، وكان ثقة له معرفة وتب، وخرَّج المسند على الصحيحين، وجمع أبواباً وتراجم كثيرة...". سمع أبا بكر القطيعي وأبا عمر بن حَيُوبه وأبا الحسن الدارقطني وخلقاً كثيراً، وكان مكثراً من الحديث، وروى عنه جماعة منهم الخطيب والقاضي أبو يعلى.
- انظر: تاريخ بغداد (٤٢٥/٧)، اللباب (٤٧٣/١)، سير أعلام النبلاء (٥٩٣/١٧)، شذرات الذهب (٢٦٢/٣).
- (١٧٦) درء التعارض (٢٦٩/١).
- (١٧٧) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي الحافظ العلامة الثبت الفقيه (٣٨٤-٤٥٨ هـ) قال الذهبي: "بلغنا عن إمام الحرمين أبو المعالي الجويني قال: "ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منةٌ إلا أبا بكر البيهقي، فإن المنة له على الشافعي؛ لتصنيفه في نصرته مذهبه". قلت: أصاب، هكذا هو، ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه لكان قادراً على ذلك؛ لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف"، له التصانيف الشهيرة؛ منها: السنن الكبرى، شعب الإيمان، دلائل النبوة، وغيرها.
- انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٨/٤)، سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨)، شذرات الذهب (٣٠٤/٣).
- (١٧٨) عبدالواحد بن أبي الحسن عبدالعزيز بن الحارث، أبو الفضل التميمي (٣٤٢-٤١٠ هـ) الإمام الفقيه رئيس الحنابلة، كان صديقاً للقاضي أبي بكر الباقلاني، وكانت بينه وبين أبي حامد الإسفراييني مفارقة. كان قد عُني بالعلوم وأملى الحديث بجامع المنصور، وكانت له حلقة في جامع المدينة للوعظ والفتوى. صَلَّى عليه لما مات نحو من خمسين ألفاً، ودفن بين قبر الإمام أحمد وقبر أبيه.

انظر: طبقات الحنابلة (١٧٩/٢)، المقصد الأرشد (١٤٣/٢)، المنهج الأحمدي (٣٢١/٢)، تاريخ بغداد (١٤/١١)، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٧)

(١٧٩) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، القاضي أبو بكر الباقلاني البصري المالكي المتكلم صاحب التصانيف (٣٣٨-٤٠٣هـ) ولد في البصرة وسكن بغداد، وبها مات. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، يضرب المثل بفهمه وذكائه، وانتهت إليه رئاسة المالكية والأشاعرة في وقته. قال ابن تيمية: "هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله، لا قبله ولا بعده"، وقال الذهبي: "كان ثقة إماماً بارعاً، صنّف في الردّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق... أمر شيخ الحنابلة أبو الفضل التميمي منادياً يقول بين يدي جنازته: هذا ناصر السنّة والدين، والدّاب عن الشريعة، هذا الذي صنّف سبعين ألف ورقة. ثم كان يزور قبره كلّ جمعة".

من مصنّفاته: إعجاز القرآن، ط. التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة، ط. انظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧)، شذرات الذهب (١٦٨/٣).

(١٨٠) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٧/٤).

(١٨١) انظر: المنقح لابن البنا (١٠٠٧/٣)، الهداية (٦٠/٢)، المعني (٢١٦/١١)، الكافي (٣٠٩/٣)، الخور (١٠٦/٢)، الشرح الكبير (٧٦/٢٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١/٣٤)، الفروع (٥٤٤/٥)، شرح الزركشي (٥٤٩/٥)، القواعد (ص٩)، الإنصاف (٧٦/٢٤).

(١٨٢) مسائل صالح (١٤٢٣)، وانظر أيضاً المسائل: (٩٦٣، ١٤١٨-١٤٢٠).

(١٨٣) انظر: مسائل حرب (٨٣٩، ٨٧٧)، وأبي داود (ص١٨٣)، والكوسج (١٠٩٨).

(١٨٤) انظر: شرح المنتهى (٢٢١/٣)، الكشف (٤٢٠/٥).

(١٨٥) محمد بن نصر بن الحجاج، أبو عبد الله المروزي (٢٠٢-٢٩٧هـ) فقيه أصولي محدّث حافظ، كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام، ولد ببغداد ونشأ بنيسابور ورحل في طلب العلم رحلة طويلة تفقه خلالها بمصر على أصحاب الإمام الشافعي ثم عاد فاستوطن سمرقند إلى أن توفي بها.

من تصانيفه: تعظيم قدر الصلاة، ط. اختلاف العلماء، ط.

انظر: تاريخ بغداد (٣١٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٣/١٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٤٦/٢)، شذرات الذهب (٢١٦/٢).

- (١٨٦) اختلاف العلماء (ص ١٧٠).
- (١٨٧) مسائل ابن هانئ (١١٧٠).
- (١٨٨) مختصر الخرقى (ص ٣٩).
- (١٨٩) انظر: مسائل عبدالله (١٥٣٨)، وصالح (٣٣-٣٤، ١٤٨١، ١٧٠٥)، وإسحاق بن منصور (٩٤٥-٩٤٦).
- (١٩٠) لم أقف عليها في مسائل ابن هانئ!
- (١٩١) مسائل حرب (٤٤١-٤٤٢).
- (١٩٢) انظر: المنع لابن البنا (١٢٤٩/٣)، الهداية (٢٠/٢)، الإفصاح (١٥٤/٢)، التمام (١٦٤/٢)، المغني (١٣/١٠، ٤٨٨/٤٧٢، الكافي (٢١٠/٣)، الهادي (ص ١٨٥)، المحرر (٧٢/٢)، الشرح الكبير (٥٦٢/٢٢)، الفروع (٤٥٢/٥)، شرح الزركشي (١١٣/٧)، القواعد الأصولية (ص ٢٦٥)، المبدع (٣٦٢/٧)، الإنصاف (٥٦٢/٢٢).
- (١٩٣) المغني (٤٧٢/١٠).
- (١٩٤) زاد المسير لابن الجوزي (١٢٢/٥).
- (١٩٥) انظر: شرح المنتهى (١٧١/٣)، الكشاف (٣١١/٥).
- (١٩٦) المغني (٤٧٢/١٠).
- (١٩٧) أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني (٣٤٤-٤٠٦هـ) الأستاذ العلامة شيخ الإسلام وشيخ الشافعية ببغداد، ولد يأسفرايين بالقرب من نيسابور، ثم قدم بغداد وله عشرون سنة، فتفقه وبرع في المذهب الشافعي وأربى على المتقدمين، فكان يحضر مجلس درسه أكثر من ثلاث مائة فقيه. وقد عظمَ جاهه عند الملوك، فاجتمعت له رئاسة الدين والدنيا ببغداد.
- انظر: تاريخ بغداد (٣٦٨/٤)، سير أعلام النبلاء (١٩٣/١٧)، طبقات الشافعية للسبكي (٦١/٤)، شذرات الذهب (١٧٨/٣).
- (١٩٨) القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٢٦٥)، وانظر هذا التعليل أيضاً عند الزركشي في شرحه (١١٣/٧).
- (١٩٩) الذيل على طبقات الحنابلة (٣٣١/٢).
- (٢٠٠) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ٤٤٦).
- (٢٠١) الفروع (٤٢٣/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ٤٤٦).
- (٢٠٢) شرح الزركشي (٣١٥/٦).

- (٢٠٣) أهل الملل والردة والزنادقة (٣٤٥/٢-٣٤٧).
- (٢٠٤) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٣٤) .
- (٢٠٥) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٤٥) .
- (٢٠٦) قد كان من حسن تدبير الله لي وجزيل إنعامه علي أن نلت درجة الدكتوراة في فرع الفقه والأصول بقسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة على تحقيق قطعة فريدة من هذا الكتاب الجليل النفيس.
- (٢٠٧) شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة (٥٣٠/٢-٥٣١).
- (٢٠٨) القواعد (ص ٢٨٩)، وانظره أيضاً فيه (ص ١٨٧).
- (٢٠٩) القواعد (ص ١٥٣).
- (٢١٠) الفروع (٤٢٣/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ٤٤٦).
- (٢١١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/١٦٨).
- (٢١٢) محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي القاضي (٣٤٥-٤٢٨هـ) كان سامي القدر، عاين الذكر، له القدر العالي والحظ الوافي عند الإمامين: القادر بالله ثم القائم بأمر الله، وكانت حلقتيه بجامع المنصور. صنّف: "الإرشاد إلى سبيل الرشاد"، وله أجزاء من شرح على مختصر الخرقى.
- انظر: طبقات الحنابلة (٢/١٨٢)، المقصد الأرشد (٢/٣٤٢)، المنهج الأحمدي (٢/٣٣٦).
- (٢١٣) مسائل الكوسج (٢١٥١).
- (٢١٤) انظر: الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص ٥٠١).
- (٢١٥) القواعد (ص ٣٦٤).
- (٢١٦) مسائل الكوسج (١٢٢٣-١٢٢٤).
- (٢١٧) الروايات (١١٩/٢).
- (٢١٨) انظر: الإرشاد في سبيل الرشاد (ص ٢٧٣).
- (٢١٩) القواعد (ص ١٧٠).
- (٢٢٠) الخور (٢/٣٢٥).
- (٢٢١) القواعد (ص ٢٤٦).
- (٢٢٢) كذا في الهداية! وعلّق عليه في الإنصاف (١٦/٢٢٤)، فقال: "قوله: بقدر ما يخاف فساده وهمّ. وإنما هو: بقدر ما لا يخاف. قلت: وتابع أبا الخطاب على هذه العبارة في: "المذهب" و"المستوعب" و"التلخيص" وجماعة. ومشى على الصواب في: "الخلاصة"، فقال: عرفه ما لم يخش فساده".

- (٢٢٣) الهداية (٢٠٣/١).
- (٢٢٤) القواعد (ص ٢٢٤).
- (٢٢٥) مؤلفه: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن علي الحلواني (٤٩٠-٥٤٦هـ) تفقه على أبيه وأبي الخطاب وبرع في الفقه وأصوله، وناظر وصنّف في الفقه والأصول؛ منها: "التبصرة" في الفقه، و "الهداية" في أصول الفقه.
- انظر: الذليل على طبقات الحنابلة (٢٢١/١)، الدر المنضد (٢٥٨/١)، المنهج الأحمد (١٤٣/٣).
- (٢٢٦) كذا في الفروع والإنصاف! ولم أقف بعد البحث على كتاب بهذا الاسم لأحد من الأصحاب. فلعلّه تصحيف وصوابه: "الوجيز". وهو من المختصرات المعتمدة في المذهب، لأبي عبدالله الحسين بن يوسف بن محمد بن أبي السري البغدادي (٦٦٤-٧٣٢هـ) صنّف كتابه ثم عرضه على شيخه أبي بكر الزريراني، فمما كتب له عليه: "ألفيته كتاباً وجيزاً كما وسمه، جامعاً لمسائل كثيرة، وفوائد غزيرة، قلّ أن يجتمع مثلها في أمثاله، أو يتهيأ لمصنف أن ينسخ على منواله". وقد اعتمد المرادوي عليه في الإنصاف، وذكره في مقدمة كتابه.
- انظر: الذليل على طبقات الحنابلة (٤١٧/٢)، المقصد الأرشد (٣٤٩/١)، المنهج الأحمد (٥٥/٥).
- (٢٢٧) الفروع (٥٩١/٥).
- (٢٢٨) التمام لما صح من الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام (١٨٤/٢).
- (٢٢٩) انظر: مسائل حرب (٨١٦، ٨٤٨)، وأبي داود (ص ١٨٤)، وابن هانئ (١١٦٦، ١١٦٨، ١١٦٩).
- (٢٣٠) القواعد (ص ١٨٠).
- (٢٣١) الإنصاف (٣٠٨/٢٤).
- (٢٣٢) المغني (٤٠٢/١١).
- (٢٣٣) قال الدكتور يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين في كتابه: "التخريج عند الفقهاء والأصوليين" (ص ١١-١٢): "التخريج بمعنى: الاستنباط المقيّد؛ أي: بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص، عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه، أو يداخلها تحت قاعدة من قواعده...".
- (٢٣٤) نزهة الخاطر (٤٤٣/٢).
- (٢٣٥) انظر: الروايتين (٢٦٢/١)، الهداية (٨٢/١)، المستوعب "العبادات" (٣٩٠/٣)، المغني (٣٨٧/٤)، الشرح الكبير (٣٥٨/٧)، الرعاية (٢٠٠/١)، الفروع (٢٤/٣)، المبدع (١٢/٣)، الإنصاف (٤٣٩/٢٢).

- (٢٣٦) الإنصاف (٤٣٩/٢٢).
- (٢٣٧) انظر: شرح المنتهى (٤٤٠/١)، الكشاف (٣٠٨/٢).
- (٢٣٨) الهداية (٨٢/١).
- (٢٣٩) المغني (٣٨٧/٤).
- (٢٤٠) أصرح من هذا ما نقله ابن هانئ في مسائله (٦٥٢)، حيث قال: "سألته عن المرأة تطهر في أول النهار في رمضان، فترى أن تمسك عن الأكل؟ قال: شديداً، لا تأكل شيئاً أصلاً"، ونقل عنه عبد الله (٨٦١-٨٦٠): "...ولو أنّها تطهرت في بعض النهار أمرتها أن تمسك عن الطعام، ولكن تقضي ذلك اليوم... وكذلك لو أنّ مسافراً ورد على أهله أمسك عن الطعام وأتم الصلاة".
- (٢٤١) انظر: مسائل الكوسج (٦٦٧)، وكذا نقل المسألة بلفظها أبو داود (ص ٩٥)، وقريب من ذلك ما نقله ابن هانئ (٦٥٤).
- (٢٤٢) قد نصّ على هذا في مسائل الكوسج (٦٨٢)؛ إذ قال: "إذا أصبح مفطراً في السفر فدخل أهله فأكل فليس عليه شيء، ويعجني أن لا يأكل"، وانظر نصّه على ذلك عنده أيضاً في: (٦٩٣).
- (٢٤٣) الروايتان (٢٦٢/١).
- (٢٤٤) انظر: الروايتين (١٣٩/٢)، المنع لابن البنا (١٢٥٠/٣)، الهداية (١٢/٢)، المغني (٤٨٨/١٣)، الكافي (٢١١/٣)، المحرر (٦٢/٢)، الشرح الكبير (٤٣٩/٢٢)، الفروع (٤٢٤/٥)، شرح الزركشي (١١٦/٧)، القواعد (ص ٢٦٨)، المبدع (٣٢٤/٧)، الإنصاف (٤٣٩/٢٢).
- (٢٤٥) مسائل حرب (٣٦٢-٣٦١).
- (٢٤٦) انظر: مسائل عبد الله (١٥١٩-١٥٢٠)، وصالح (٩٦٢، ٤٢٥، ١٨٩)، والكوسج (٩٩٤)، (١٢٤١).
- (٢٤٧) انظر: مسائل أبي داود (ص ١٧١، ١٦٩)، وابن هانئ (١١٣٥، ١١٣٦).
- (٢٤٨) انظر: شرح المنتهى (١٥٢/٣)، الكشاف (٢٨٥/٥).
- (٢٤٩) المغني (٤٨٩/١٣).
- (٢٥٠) مسائل ابن هانئ (١١٣٧-١١٣٨).
- (٢٥١) انظر: الهداية (١٢٨/١)، المغني (٢٣٨/١٣)، المنع (٥٠٣/١٠)، الكافي (٣٧٠/٤)، الشرح الكبير (٥٠٣/١٠)، أحكام أهل الذمة (٧٩٧/٢)، الفروع (٢٨٤/٦)، شرح الزركشي (٥٩٦/٦)، المبدع (٤٣٣/٣)، الإنصاف (٥٠٣/١٠).
- (٢٥٢) انظر جملة النصوص في هذا الباب عن الإمام أحمد في كتاب أهل الملل والردة والزنادقة من جامع الخلال (٣٣٩-٣٧٤).

- (٢٥٣) يشير إلى ما رواه عبدالله في مسائله (١٧٧٠)، ونقله الخلال في أهل الملل والردة والزنادقة (٣٤٢/٢): قال: "قلت لأبي: نصراني قذف مسلماً؟ قال: عليه الحد".
- (٢٥٤) وعلى هذا استقر المذهب عند المتأخرين، انظر: شرح المنتهى (١٣٨/٢)، الكشاف (١٤٣/٣).
- (٢٥٥) الصارم المسلول باختصار (ص ١٩-٢٥).
- (٢٥٦) انظر: الخمر (١٨٧/٢).
- (٢٥٧) أحكام أهل الذمة (٨٠٣/٢-٨٠٤).
- (٢٥٨) انظر: الروايتين (٩٧/٢)، الهداية (٢٤٨/٢)، المغني (٣٤٥/٩)، المقنع (١٥٨/٢٠)، الخمر (١٦/٢)، الشرح الكبير (١٥٨/٢٠)، الفروع (١٧٥/٧)، شرح الزركشي (٤١/٥)، المبدع (٢٧/٧)، الإنصاف (١٥٨/٢٠).
- (٢٥٩) مسائل صالح (٣٢٤).
- (٢٦٠) مسائل ابن هاني (٩٦٧).
- (٢٦١) انظر: مسائل صالح (٣٢٤، ٤٩٩، ٨٢٨)، وعبدالله (١٣٨١-١٣٨٢)، وحرب (٨-١٠، ١٢-١٣، ١٦، ٤٧)، وأبي داود (ص ١٦٢)، وابن هاني (٩٨٦، ٩٨٨).
- (٢٦٢) انظر: شرح المنتهى (١٦/٣)، الكشاف (٤٩/٥).
- (٢٦٣) المقنع (١٥٨/٢٠).
- (٢٦٤) الإنصاف (١٥٨/٢٠).
- (٢٦٥) انظر قوله في: الروايتين (٩٧/٢).
- (٢٦٦) يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد تقدمت الإشارة إلى قوله في كلام المرداوي السابق.
- (٢٦٧) شرح الزركشي (٤١/٥-٤٢).
- (٢٦٨) أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن إبراهيم بن يوسف بن الحبال، الطرابلسي نزير الصالحية، الفقيه المقرئ المحدث المتقن (?-٨٦٦هـ) قال تلميذه ابن عبد الهادي: "كان يشتغل في جميع الكتب، كالخرقي والمقنع والخمر والعمدة وغير ذلك للحنابلة، ويشتغل لغيرهم كالشافعية في المنهاج وغيره، والحنفية والمالكية، وولي القضاء، وكان صاحب زهد ورصاً وورع ودين وفسح رضية طيبة وكلام حسن، تابعاً للسنة والآثار، يقوم كثيراً ويصوم غالب أيامه... لو حلف الخالف أنه لم ير مثله ديناً وزهداً وتواضعاً - لا في الحنابلة ولا في غيرهم - لم يبحث".
- انظر: الجوهر المنضد (ص ٦٤)، المنهج الأحمد (٢٧١/٥)، الدر المنضد (٢٦٧/٢).
- (٢٦٩) الجوهر المنضد (ص ١١٣).

المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، دمشق - مكتبة دار البيان، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور عواد عبدالله المعتق، الناشر: بدون، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإجماع، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (٣١٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الإسكندرية - مؤسسة شباب الجامعة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- أحكام أهل الذمة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور صبحي الصالح، نشر: بيروت - دار العلم للملايين، ط: الثالثة، ١٩٨٣م.
- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (٤٥٨هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: بدون، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، لعلاء الدين علي بن محمد البعلبي (٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد بن حسن خليل، الرياض - دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- اختلاف العلماء، لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت - عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- الاختيارات الفقهية = الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية.
- الإرشاد إلى سبيل الرشاد، للشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي (٤٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الاستقامة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ.
- الإفصاح عن معاني الصحاح، لعون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة (٥٦٠هـ)، الرياض - المؤسسة

- السعيدية، ط: ١٣٩٨هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل، لعلي ابن سليمان المرادوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، مصر - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الفرائض من كتاب الجامع، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: إبراهيم بن حمد السلطان، الرياض - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء أحمد بن إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، بيروت - مكتبة المعارف.
- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، بيروت - دار الكتاب العربي.
- التحفة السنية في الفوائد والقواعد الفقهية، للشيخ علي بن محمد الهندي "المدرس بالمسجد الحرام"، جدة - دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التخريج عند الفقهاء ولأصوليين، للدكتور يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تصحيح الفروع (مع كتاب الفروع)، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي (٨٨٥هـ)، حققه: عبداللطيف السبكي، راجعه: عبدالستار أحمد فراج، بيروت - عالم الكتب، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، نشر حلب - دار الرشيد، ط: الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- التمام لما صحَّ في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانيين الكرام، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن محمد الطيار، د.

- عيد العزيز بن محمد بن عبدالله المد الله، الرياض - دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع، لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن حسن محمود، نشر: الرياض - المؤسسة السعيدية، ١٩٨١م.
- تهذيب التهذيب، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني (٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني (١١٨٢هـ)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار الفكر.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالكريم الخطيب، مصر - دار الكتب الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- حاشية الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن سبط العجمي (٨٤١هـ)، (مطبوع مع الكاشف)، جدة - دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، تأليف: محمد محمد أبو زهو، مصر - مطبعة مصر، ط: بدون.
- خلق أفعال العباد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، الإسكندرية - منشأة المعارف، ط: بدون، ١٩٧١م.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى ١٣٩٩هـ - ١٤٠٢هـ.
- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (٩٢٨هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، الرياض - مكتبة التوبة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، بيروت - دار المعرفة.

- الرد على الجهمية والزندقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، الرياض - رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ط: بدون.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: بدون.
- الرعاية الصغرى، لأحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحرابي (٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن سعود السلامة، الرياض - دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الروايتين = المسائل الفقهية المستخرجة من كتاب الروايتين والوجهين.
- زاد المسير في علم التفسير، للإمام جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبدالقادر الأرنؤوط، بيروت - مؤسسة الرسالة، الكويت - مكتبة المنار الإسلامية، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- السنّة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عطية الزهراني، الرياض - دار الراجية للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- السنّة قبل التدوين، تأليف: د. محمد عجاج الخطيب، بيروت - دار الفكر، ط: الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت - دار إحياء التراث العربي.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، حمص - دار الحديث، ط: الأولى، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: بيروت - دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، بيروت - دار المعرفة، ط: بدون.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- سنن النسائي (المجتبى)، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حلب - مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحلي ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، بيروت - دار الآفاق الجديدة.
- شرح الزركشي على مختصر الحرقفي، لشمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي (٧٧٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، الرياض - شركة العبيكان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- شرح العمدة "كتاب الحج"، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور صالح بن محمد الحسن، الرياض - مكتبة الحرمين، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر المقدسي (٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، مصر - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي (٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالحسن التركي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح المفردات = منح الشفا الشافيات.
- شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، نشر: بيروت - دار الفكر.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبدالله الحلواني ومحمد كبير شودري، بيروت - دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (في حدود ٤٠٠هـ)، حققه: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت - دار العلم للملايين، ط: الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦هـ)، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ط: ١٩٨١م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر: القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (٦٩٥هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٣٩٤هـ.
- الضعفاء والمتروكون، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الرياض - مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الضعفاء والمتروكون، تأليف: الإمام جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)، حققه: أبو الفداء عبدالله القاضي، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت - دار المعرفة.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب السبكي (٧٧١ هـ)، تحقيق: عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مصر - مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣-١٣٩٦ هـ.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع (٢٣٠ هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: بيروت - دار صادر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قسيم الجوزية (٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت - دار الكتب العلمية (ط: مصورة).
- الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣ هـ)، تحقيق: عبداللطيف السبكي، راجعه: عبدالستار أحمد فراج، بيروت - عالم الكتب، ط: الرابعة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة - المكتبة السلفية، ط: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ)، المدينة المنورة - مكتبة الغرباء الأثرية، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- القاموس الخيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للعلامة محمد بن فضل الله المحي (١٠٦١ هـ)، تحقيق: د. عثمان محمود الصبني، الرياض - مكتبة التوبة، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- القواعد، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ)، بيروت - دار الفكر، ط: بدون.
- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، للإمام علاء الدين أبي الحسن ابن اللحام (٨٠٣ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٠٣-١٩٨٣ م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، جدة - دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن،

- ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١هـ)، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، بيروت - عالم الكتب، ط: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالحليم محمد عبدالحليم وعبدالرحمن حسن محمود، القاهرة - دار الكتب الحديثة، بغداد - مكتبة المثني، ط: الثانية.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري (٦٣٠هـ)، نشر: بيروت - دار صادر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- لسان العرب، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، بيروت - دار صادر، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- لسان الميزان، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، القاهرة - دار الكتاب الإسلامي، الجيزة - مكتبة آل ياس، ط: الأولى.
- المبدع في شرح المقنع، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، نشر: بيروت - المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وإبنة محمد، أمر بطبعه: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ١٤٠٤ هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، بيروت - دار الفكر، ط: الثالثة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- المحرر في الفقه، لمجد الدين عبدالسلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، القاهرة - مطبعة السنّة الحمديّة، ط: ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- مختصر الخرقى، لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى (٣٣٤هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، دمشق - المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبدالقادر بن بدران الدمشقي (١٣٤٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، نشر: بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقاد، للإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، بيروت - دار الآفاق الجديدة، ط: الأولى، ١٩٧٨ م.

- مسائل حرب، للإمام أبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (٢٨٠هـ)، "من كتاب النكاح إلى آخر الكتاب"، تحقيق: فايز بن أحمد حابس، [رسالة دكتوراة، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ].
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٩٤-١٤٠٤هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ)، بيروت - دار المعرفة، ط: مصورة.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢٦٦هـ)، تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد، الهند - دلهي - الدار العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله (٢٩٠هـ)، تحقيق: د. علي سليمان المهتأ، المدينة المنورة - مكتبة الدار، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور بن بمرام الكوسج (٢٥١هـ)، تحقيق: خالد بن محمود ارباط ووثام الحوشي ود. جمعة فتحي، الرياض - دار الحجر، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم محمد الاحم، الرياض - مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المستوعب "القسم الأول: العبادات"، لنصير الدين محمد بن عبدالله السامري (٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: مساعد بن قاسم الفالح، الرياض - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
- المستوعب، "القسم الرابع: من كتاب الجنائيات إلى آخر الكتاب" لنصير الدين محمد بن عبدالله السامري (٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالله بن بطيخ الشمراي، رسالة دكتوراة مقدمة إلى قسم الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، للعام الجامعي ١٤٠٨هـ.
- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبدالسلام، شهاب الدين أبو المحاسن عبدالحليم، تقي الدين أبو العباس أحمد، جمعها: أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني الحرائي (٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة - مطبعة المدني.
- المصنّف، للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- المصنّف في الأحاديث والآثار، للحافظ عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام ، بيروت - دار الفكر، ط: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت - دار الفكر.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، تصوير: استانبول - المكتبة الإسلامية.
- المغني، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلوي، القاهرة - هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٠٦-١٤١١هـ / ١٩٨٦-١٩٩٠م.
- مقالات الكوثري، للشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ)، (مصورة عن مطبعة الأنوار بالقاهرة)، كراتشي - دار شمسي للنشر المحدودة.
- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- المقنع في شرح مختصر الخرقى، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا (٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز بن سليمان البعيمي، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- المقنع في فقه إمام السنّة أحمد بن حنبل الشيباني، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، مصر - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: الاستاذ عادل نويهض، بيروت - دار الآفاق الجديدة، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- مناقب الأئمة الأربعة عليهم السلام، للإمام محمد بن أحمد بن عبدالحادي المقدسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: سليمان مسلم الحرش، الرياض - دار المؤيد ، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.
- منتهى الإرادات، لتقي الدين أحمد ابن النجار الفتوحى الحنبلي (٩٧٢هـ) (مطبوع مع شرحه: شرح منتهى الإرادات "دقائق أولي النهى لشرح المنتهى")، نشر: بيروت - دار الفكر.
- منح الشفا الشافيات في شرح نظم المفردات، لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، تصحيح: عبدالرحمن حسن محمود، الرياض - منشورات المؤسسة السعيدية، ط: ١٩٨١م.
- المنهج الأحمدي في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، بيروت - دار صادر، الرياض - دار الرشد، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

- موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبدالرزاق عيد ومحمد محمد خليل، نشر: بيروت - عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكة المكرمة - المكتبة التجارية.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧١٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، فتحية علي البجاوي، القاهرة - دار الفكر العربي.
- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر، للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي (١٣٤٦هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية.
- النكت والفوائد السنوية على مشكل الخمر، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، (مطبوع مع الخمر في الفقه)، القاهرة - مطبعة السنة المحمدية، ط: بدون، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وظاهر أحمد الزواوي، لاهور - أنصار السنة المحمدية، ط: مصورة.
- الهادي (عمدة الحازم في المسائل الزوائد على مختصر أبي القاسم)، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، طبع على نفقه سمو الشيخ علي بن عبدالله بن قاسم آل ثاني.
- الهداية، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (٥١٠هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري وصالح العمري، الرياض - مطابع القصيم، ط: الأولى، ١٣٩٠ - ١٣٩١هـ.
- هداية الأريب الأجد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد، للشيخ سليمان بن عبدالرحمن بن حمدان (١٣٩٧هـ)، تحقيق: بكر بن عبدالله أبو زيد، الرياض - دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت - دار صادر.